تقرير جمعية سيكوي 2002-2003

حزيران 2003

تحرير: **شالوم (شولي) ديختر, د.أسعد غانم**

بحث وإنتاج: **ميخال بليكوف,مولي ملكار**

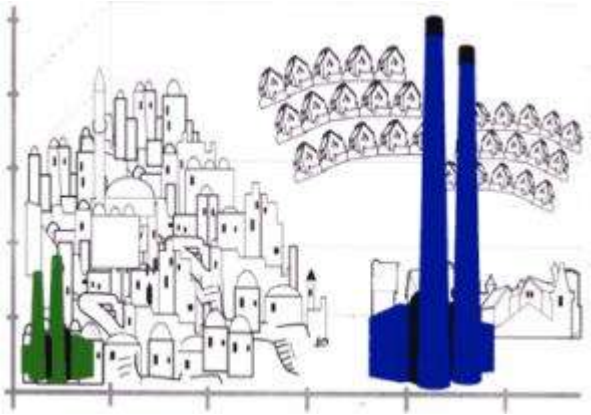

3.2% فقط من الاراضي المعدة للصناعة, برعاية وزارة الصناعة والتجارة

توجد داخل السلطات المحلية العربية

شكر لـــ:

د.شاني فايس على المساعدة السخية في تحرير المواد وعلى النصائح المفيدة.

د.خالد أبو عصبة

المصادر الحكومية التي ساعدت في الحصول على المعطيات.

نشكر صندوق فورد لتمكيننا من إصدار هذا التقرير

الترجمة للعربية: "جبل سيخ"– للترجمة lailag@netvision.net.il

الترجمة للإنجليزية: دفورا رايخ debmail@netvision.net.il

يسمح ويوصى بالتصوير والنسخ والاقتباس من هذه النشرة مع ذكر المصدر بشكل صريح.

لا يمكن نسخ هذا التقرير كاملا إلا بإذن خطي من المحرر

المرحوم حنان بار–أون 1924–2003

كان حنان بار–أون الذي وافته المنية في شهر ايار, رئيسا للجنة الادارية لجمعية سيكوي لمدة عقد من الزمن, بالاضافة الى الوظائف المرموقة التي شغلها في تلك الفترة–نائب رئيس في معهد فايتسمان ومستشارا.
وصل حنان الى منصبه هذا في جمعية سيكوي بعد ان شغل وظائف مرموقة في السلك الدبلوماسي في العديد من الدول ألأفريقية والاوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

استجاب حنان بدون تردد لدعوتنا إياه إشغال منصب الرئيس, بعد أن انهى الرئيس السابق , د. يسرائيل كاتس دورته. انغمس حنان بكل جوارحه في مبادرات جمعية سيكوي ونشاطاتها, وكان شريكا في اتخاذ القرارات وناقدا ثاقبا عند الضرورة, وقبل كل شيء كان حنان داعما لمسيرة الجمعية.

غادرنا حنان, لكنه سيبقى في قلوبنا الى الابد.

فهرست

مقدمة.....11

استعراض لقضايا في مجال عمل الوزارات الحكومية/ شولي ديختر وميخال بليكوف.....13

وزارة التعليم.....13

وزارة العمل والرفاه الاجتماعي.....19

وزارة الصناعة والتجارة.....27

متابعة– تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة,

وفي الشركات الحكومية وفي الجهاز القضائي/ المحامي علي حيدر.....35

البلدات البدوية في اسرائيل في مطلع القرن الـــ21

البدو في النقب على ضوء فشل سياسة التمدين/ البروفيسور إسماعيل أبو سعد.....49

حقوق التنظيم في البلدات العربية

وصف حال/ المهندس شموئيل غرواغ وشولي هارتمن.....56

تلخيص ونظرة مستقبلية.....60

قائمة اللوائح

والرسومات.....62

مقدمة وافتتاحية

حرية المعلومات- أغلى ما يملكه المجتمع المدني

على عكس السنين السابقة, واجهنا هذه المرة صعوبات جمة في تنفيذ البحث التمهيدي لهذا التقرير. فقد قمنا, كما جرت العادة في كل عام, بإرسال الاستبيانات للوزارات الحكومية المختلفة وطلبنا منها أن تستعرض الخدمات التي تقدمها –هذه الوزارات– للجمهور العربي–الفلسطيني إضافة لمعطيات اخرى ضرورية. وجرت العادة أن نقوم بعد استعادة النماذج باختيار ما سنعالجه من قضايا, ثم نقوم بعملية مقارنة لهذه النشاطات بنشاطات الوزارة في وسط الجمهور اليهودي. هذا العام بكّرنا بإرسال الاستبيانات, وبدأنا بإرسالها في شهر اكتوبر 2002, لكننا لم نتلقى أي من الإجابات الجديرة. واحتوى ما استلمناه من نماذج على أجوبة ناقصة, وتمت في بعض الحالات الاجابة على اسئلة غير تلك التي طرحناها.

هذا العام نلاحظ بشكل واضح انعدام الشفافية لدى أجهزة الحكم فيما يتعلق بتوفير المعطيات حول الخدمات التي تقدم للجمهور العربي–الفلسطيني, ويظهر هذا الامر بشكل واضح عندما تجري عملية مقارنة بين الخدمات التي يحصل عليها اليهود مقابل تلك التي يحصل عليها العرب–الفلسطينيون. ومن خلال تعداد الاشجار, الواحدة تلو الأخرى,(أي عرض مسهب لأدق التفاصيل حول نشاطات محلية, قليلة الاهمية) يُحجم ممثلو الحكم عن عرض الغابة بأكملها, أي الصورة الكاملة, حول المقارنة بين اليهود والعرب– الفلسطينيين. وبعكس السنين السابقة, لم يسمح لنا بالاتصال المباشر مع الموظف/ة المنفذ/ة ,كي نحصل على إجابات للاسئلة التي طرحناها, وأجبرنا بدل ذلك على التعامل مع غربال المسؤول عن حرية المعلومات في كل وزارة ووزارة . وفي بعض الوزارات وجدنا انفسنا مجبرين, بسبب طرحنا لبعض الاسئلة الاضافية او بعض الاستفسارات, على الانتظار 30 –60 يوما إضافيا, وهي الفترة التي يمنحها قانون حرية المعلومات للوزارات كي توفر الاجابات.

قمنا, على سبيل المثال بالاستفسار في وزارة الداخلية عن عدد البيوت التي تم هدمها في السنوات 2002–2003, وكم منها كانت عربية وكم منها يهودية. وكانت الاجابة انه تم هدم 300 منزل في العام 2001 وفي العام 2003 تم تنفيذ 346 أمرا بالهدم. وتجاهلت الاجابة بشكل مطلق سؤالنا حول هوية أصحاب البيوت المهدومة. وعندما توجهنا بالسؤال حول توزيعة اليهود والعرب كانت الاجابة ان وزارة الداخلية لا تقوم بهذه التوزيعة. لذا قمنا هاتفيا بطلب قائمة باسماء اصحاب البيوت التي تم هدمها فقيل لنا ان الوزارة لا توفر أسماء اصحاب هذه البيوت احتراما منها لخصوصيتهم. عندها طلبنا قائمة باسماء السلطات المحلية التي تم هدم البيوت في مناطق نفوذها فكانت الاجابة ان هذه المعطيات تحتاج للفحص والتمحيص, وسيستغرق الامر وقتا طويلا قبل أن يتم عرضه على الجمهور. كما قالوا لنا ان على منظمات المجتمع المدني دفع مقابل ايام

العمل والمصاريف الاضافية للموظف الذي ترسله الوزارة للقيام بهذه المهمة. نستطيع الآن, وعلى ضوء تجربتنا, الخروج باستنتاج مفاده أنه بدل التسهيل, فإن قانون حرية المعلومات يضع العقبات أمام منظمات المجتمع المدني في الحصول على المعلومات حول النشاطات الحكومية المختلفة.

ويعتبر تحديد أجندة المواطنين بمنأى عن أجندة الحكومة , أحد الوظائف المهمة والرئيسية لمنظمات المجتمع المدني. هذا ما تقوم به هذه المنظمات بشكل متواصل, بدون التنسيق فيما بينها أحيانا, ومن خلال التناقضات الداخلية في احيان اخرى. لكن في ذلك تكمن قوة وأهمية المجتمع المدني, إذ توفر الضوابط والتوازنات القائمة في هذا المجتمع صورة متعددة الاشكال لكنها تمثل احتياجات المواطنين. وهكذا يطرح المجتمع المدني أجندته بشكل يومي أمام الحكومة ويحاول التأثير عليها كي تنفذه, او أن تاخذها بالحسبان عند تنفيذها لسياساتها.

تشكل المعلومات المستجدة والموثوقة حول ما يجري على أرض الواقع, عاملا حاسما في تحديد جدول اعمال المجتمع المدني. ويشكل حجب هذه المعلومات عن المواطنين أو وضع العقبات امام الحصول عليها إضعافا لهذا المجتمع, ويمنعه هذا الامر من بلورة أجندة حيوية للتأثير على مؤسسات الحكم. الكثير من منظمات المجتمع المدني أصبحت تواجه الصعوبات في الحصول على معطيات حقيقية من الجهاز الحكومي, وربما ستضطر هذه المنظمات إذا ما أرادت أن تفرض على السلطة تطبيق القانون, أن تلجأ الى جمعية شتيل (التي توفر خدمات دعم ومشورة للمنظمات الاجتماعية) والاستعانة بالخبرات التي اكتسبتها, من خلال قيادتها لائتلاف دعم قانون حرية المعلومات.

الحكومة تزرع بذور الخلاف بين المواطنين

زادت في السنة الاخيرة حدة المشاكل المستعصية، التي تميز العلاقة بين الاقلية العربية الفلسطينية وبين الدولة. من ناحية الدولة, تم ترسيخ سياسة إبعاد المواطنين العرب– الفلسطينيين عن موارد الدولة. وقد قمنا في تقرير سيكوي الاخير (حزيران 2002) بكشف النقاب عن تقليص المخصصات الحكومية للجمهور العربي–الفلسطيني بعشرات النسب المئوية مقابل السنوات السابقة وذلك على الرغم من "مخطط المليارات الاربعة" الذي اعلن عنه في نفس العام. وتشير معطيات التقرير الحالي الى ان العام 2003 يشهد تواصلا لسياسة تقليص الحصة الممنوحة للجمهور العربي–الفلسطيني من مجموع الموارد الجماهيرية المتوفرة, ويحدث ذلك، هذه المرة، في ظل التقليصات الكثيرة التي تجرى على ميزانية الدولة. وتزرع هذه السياسة المنهجية المتكررة من التمييز وغياب المساواة بذور النزاع بين المواطنين اليهود والعرب.

من ناحية المواطنين العرب, هنالك مؤشرات عديدة على تولد حالة من الانغلاق والتشاؤم بخصوص احتمالات الاندماج في اسرائيل. ويأتي هذا التوجه في العامين الاخيرين مغايرا للتوجه الذي ساد في تسعينيات القرن

الماضي عندما بذل العرب- الفلسطينيون جهودا بالغة للإندماج بالدولة, والتي بلغت ذروتها من خلال عرض مرشح لرئاسة الحكومة هو عضو الكنيست الدكتور عزمي بشارة في انتخابات 1999. ومقارنة بالنقاش الجماهيري النشط الذي شهدته البلاد في التسعينيات بين المواطنين اليهود والعرب, يمتاز السلوك الجماهيري للقيادات العربية-الفلسطينية في اسرائيل في السنتين الاخيرتين بكثير من ضبط النفس. ويميز ضبط النفس هذا اعضاء الكنيست العرب الذين أداروا هذا النقاش الى ما قبل عامين, من على منصة الكنيست, محافظين بذلك على إبقاء قضاياهم على أجندة وسائل الاعلام. وقاموا بذلك بسبب غياب القدرة على الاستعانة بالجهاز البرلماني من اجل خدمة ناخبيهم. وحتى المظاهرات التي يقوم بها الجمهور العربي خفتت حدتها منذ خريف 2000. وشكل دخول مصطلح الترانسفير الى قلب الخطاب اليهودي- الاسرائيلي, بالنسبة للكثير من العرب- الفلسطينيين, تهديدا ملموسا وحقيقيا. هذه هي بعض المؤشرات للاحساس بالتشاؤم الذي يسود في صفوف العرب-الفلسطينيين في إسرائيل بخصوص إمكانية الاندماج في الدولة كمواطنين متساوين في الحقوق, ولانعدام الثقة بالمواطنة التي يحملونها.

افكار عديدة من تلك التي تطرح امام الجمهور اليهودي بخصوص الحل السياسي للتعقيدات التاريخية للصراع الدائر بين النهر والبحر, تشمل العلاقات الداخلية بين المجموعتين القوميتين داخل اسرائيل. ويتم توظيف الاحصائيات الديموغرافية بهدف إدخال الرعب في قلوب اليهود, ويتم بعد ذلك تقديم الحلول السهلة للفصل بين المجموعتين القوميتين من خلال حد السيف أو من خلال إقامة الحواجز. وقد يستنتج الجمهور اليهودي من كل ذلك, استحالة بناء حياة مشتركة لليهود والعرب ضمن اطار سياسي واحد, ومن ثم يتعاملون مع الوضع القائم على انه أهون الشّرين. وتسبب الطريقة التي يتم فيها تناول هذا النقاش ضررا كبيرا لاحتمالات بناء المواطنة المتساوية والعادلة بين اليهود والعرب في اسرائيل.

إضافة الى ما ذكر, تقوم وسائل الاعلام الاسرائيلية بوصف المواطنين العرب في الكثير من الاحيان على انهم يشكلون تهديدا امنيا, وليس كمواطنين ذوي هوية وإرادة واحتياجات, وما زال الجمهور اليهودي يحجم بشكل عام عن الدخول الى المدن والقرى العربية. في الآونة الاخيرة هنالك بعض المؤشرات على ان رئيس الحكومة يبدي اهتماما معينا بالجمهور العربي-الفلسطيني وأوضاعه . وقد تساعده في ذلك بعض التوصيات التي يقدمها هذا التقرير.

السياقان اللذان نعرض فيهما هذا التقرير هما، تدهور العلاقات بين الدولة والاقلية العربية-الفلسطينية, إضافة الى إحجام مؤسسات الدولة عن توفير شفافية المعلومات امام المواطنين. ويؤدي التجاهل المستمر للوضع المزري والمتردي للاقلية العربية-الفلسطينية في اسرائيل والعلاقة المتوترة مع الدولة واليهود الى إحداث الضرر لجميع المواطنين ,يهود وعربا-فلسطينيين. ونتيجة لهذا الوضع سيصبح التصادم بين المجموعتين

جزءا من السيناريوهات المستقبلية, وهذا ما يجب على الجميع –مواطنين وسلطة على السواء, منعه بكل ثمن, من أجل الوصول الى علاقات عادلة ومنصفة بين المواطنين وبين الدولة.

لم تكن لدينا أي نية لعرض صورة قاتمة بهدف احباط القراء, بل بالعكس: إذ يهدف هذا التقرير الى تحفيز المواطنين من جهة, والحكومة من جهة اخرى, على القيام بخطوات عملية من أجل مستقبل المواطنين, جميع المواطنين, وقد يساهم عرض الصورة كما هي في الواقع في ذلك.

وبسبب إغلاق الاجهزة الحكومية امام اهتمامات المواطن الذي يبحث عن المعلومات الدقيقة, يعتمد هذا التقرير على المعطيات المعروضة على الملأ فقط, وحتى من اجل قراءة ما هو واضح, هنالك مجهود يجب بذله, ويجب بالاساس قراءة هذا الواقع كجزء من تحمل مسؤولية التصحيح.
كلنا امل ان يشكل هذا التقرير عونا لاولئك الذين يطمحون الى تغيير الوضع بصورة جذرية.

والآن حان وقت القراءة
وبعدها–الى العمل!

شولي ديختر

مقدمة

يتكون التقرير الذي نضعه بين أيديكم من خمسة اجزاء، نعرض من خلالها مسائل وقضايا تقع في مجال معالجة الوزارات الحكومية, بالاضافة الى مقال منفرد يعالج تنمية قدرة المواطنين على مواجهة انعدام المساواة.

ما زالت وزارة التعليم تمارس التمييز البنيوي ضد التلاميذ العرب–الفلسطينيين, على الرغم من تنفيذها للخطة الخمسية. ولم تغير هذه الخطة بشكل جوهري الفجوة بين الاولاد اليهود والاولاد العرب الفلسطينيين, ولم تقم بالتالي بتصحيح الاضرار التي نجمت عن وجود الفجوة بين جهاز التعليم العربي والجهاز العبري، التي تراكمت منذ قيام الدولة. ونعرض في هذا الفصل معطيات جديدة وتفصيلية حول الهوة في تخصيص الساعات التعليمية, والفجوات في تحسين جودة التعليم, ومعطيات حول التسرب من الاطر التعليمية, ونعرض كذلك التحسن الذي طرأ على استحقاق شهادة البجروت. وسنقوم في السنة القادمة بفحص تاثير تطبيق تقرير شوشاني على توزيع الساعات التعليمية على التلاميذ.

في مجال مسؤولية وزارة العمل والرفاه اخترنا أن نسلط الضوء على غياب المساواة بين الاولاد اليهود والعرب في مجال المنازل اليومية لرعاية الاطفال. وقمنا بتوفير معطيات كثيرة ومن أهمها ان 2% فقط من منازل رعاية الاطفال اليومية في اسرائيل, معدة للأطفال العرب. وأجرينا إضافة الى ذلك مقارنات عديدة في مجالات ذات علاقة بالمنازل اليومية. وتشكل المعركة التي خاضتها وزارة العمل والرفاه لإبقاء وحدة منازل الرعاية اليومية ضمن صلاحيتها دليلا على أهميتها (تصل ميزانيتها الى حوالي 450 مليون شيكل) بالنسبة للوزارة وللجمهور.

تبادر وزارة الصناعة والتجارة,الى إقامة المناطق الصناعية تطبيقا للسياسة القطرية في توزيع السكان, وتقوم الوزارة برعاية هذه المناطق منذ لحظة إقامة البنى التحتية الى أن يتم تسويقها للمبادرين. وتشكل هذه المناطق مصدرا معيشيا مهما بالنسبة للجمهور, يأتي على شكل ضرائب الارنونا التي تجبى من المراكز الصناعية ومن مراكز العمل, وتمكن هذه الضرائب من إضافة الكثير من الخدمات وخصوصا في مجال التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي. في هذا الفصل قمنا بعرض المعطيات المفصلة, التي توفرها وزارة الصناعة والتجارة. وبحسب هذه المعطيات تحظى السلطات العربية بحصة ضئيلة من هذا المورد الضخم, على الرغم من احتياجاتها الملحة التي تفوق هذه الحصة بكثير.

تتابع جمعية سيكوي منذ 4 سنوات مسألة التمثيل الملائم للمواطنين العرب, هذه المسألة تخص جميع الوزارات بدون استثناء. ونقوم في السنة الاخيرة بتنفيذ برنامج تعزيز التمثيل الملائم، بمشاركة المركز اليهودي–العربي للتطوير الإقتصادي. وما نستعرضه في هذا التقرير يشكل استمرارا للإستعراض الذي قمنا به من خلال تقرير السنة الفائته. ويعتبر هذا المجال احد المجالات القليلة التي يمكن الحصول فيه على معطيات حرة وعلنية من مأمورية خدمة الدولة. وعلى الرغم من ذلك ما زالت الانجازات هزيلة للغاية. ويستعرض مقال المحامي علي حيدر، مدير البرنامج، المعطيات ويلحقها بالشرح والتفسير.

وتستعرض مقالة البروفيسور اسماعيل ابو سعد حول تمدين البدو في النقب فشل محاولة الدولة السيطرة على توزيع السكان في النقبوالعبر من ذلك . وفي هذا السياق أيضا تنعكس الهوة الكبيرة بين الرعاية التي توفرها الدولة لليهود والعرب الفلسطينيين, والتي تجعل رؤية الجوانب الايجابية لهذا العمل عسيرة للغاية.

نستضيف في تقرير هذه السنة جمعية "في المكان" من خلال مقالة المهندس شموئيل غرواغ وشولي هارتمن حول حقوق التنظيم, ويوجه الكاتبان النظر, من خلال الاستطلاع المهم الذي قاما أجرياه, الى موضوع الاراضي الذي يشكل واحدا من أعسر قضايا الصراع بين الدولة والمواطنين العرب في اسرائيل. وبعد استعراض وضع اللامساواة في توزيع الحيز الجغرافي بين اليهود والعرب–الفلسطينيين في اسرائيل, يضع الكاتبان موضوع حقوق التنظيم في مركز الاهتمام لهذا المجال.

كما ذكرنا في مقدمة هذا التقرير, فقد واجهنا صعوبات جمة في جمع المعطيات من الوزارات الحكومية. وعليه فإن الكثير من هذه المعطيات ترجع لعام 2001–2002. وأضفنا في مجالات التعليم والرفاه معطيات من سنين سابقة من اجل توضيح التوجه العام. وتشكل دائرة الاحصاء المركزية المصدر الاساسي للمعلومات حول نشاطات الوزارات, إضافة الى مواقع الوزارات على الإنترنت وبعضها بشكل مباشر. ونشير في نهاية كل استعراض لنشاطات كل واحدة من الوزارات، الخطوات العملية المطلوبة من أجل تغيير الواقع.

استعملنا هنا مصطلح "العرب –الفلسطينيين", مواطني الدولة. ومن الآن فصاعدا ومنعا للتعقيد سنستعمل مصطلحات:"العرب", "البلدات العربية", "الجمهور العربي". وعندما نقوم بالاقتباس من معطيات الحكومة, سنستعمل مصطلح "الوسط العربي" بشكل حصري. ونستعمل هذا المصطلح ايضا عندما لا نتمكن من الفصل احصائيا بين العرب الذين يقطنون في البلدات العربية وبين العرب سكان المدن المختلطة.

مهما اختلفت التعريفات, فإننا نعتبر الاقلية العربية–الفلسطينية مجموعة ذات خصوصية يتحتم على الدولة التعامل معها بإنصاف, والتعامل مع مواطنيها كشركاء كاملين في الدولة.

وزارة التعليم

فجوات في تخصيص ساعات التعليم

هنالك طرق عديدة يتم اتباعها لتخصيص الساعات التعليمية للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. ويشمل تخصيص الساعات الاسبوعية للمدارس, الساعات الاساسية وساعات يتم تخصيصها ضمن "السلال" المختلفة مثل سلة الرعاية وسلة اللواء والحذر على الطرقات ومناطق التفضيل القومية, خط المواجهة وغيرها.

بين السنوات 5/1994 – 3/2002 خصصت للصف الواحد في التعليم العربي ساعات تعليمية أقل, وكذلك أقل ساعات تعليم للتلميذ, مقارنة بالتعليم العبري في كل مراحل التعليم المدرسية.

يعرض الجدول رقم 1 معدل ساعات التعليم الاسبوعية التي خصصت في السنوات الاخيرة للصف وللتلميذ في التعليم العبري وفي التعليم العربي خلال الفترة التي تم استعراضها, في التعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتعليم الثانوي. ويتضح من خلال معاينة الجدول أن معدل الساعات التعليمية في كل مراحل التعليم التي خصصت للتعليم، للصف والتلميذ في التعليم العربي, اقل من معدل ساعات التعليم التي خصصت للتعليم العبري.

جدول رقم 1: معدل ساعات التعليم الاسبوعية للصف والتلميذ في جهاز التعليم

		5/1994		00/1999		02/2001		3/2002*	
		عبري	عربي	عبري	عربي	عبري	عربي	عبري	عربي
معدل الساعات للصف	ابتدائي	46.3	43.0	47.2	46.5	45.9	44.5	45.9	44.5
	إعدادي	54.7	47.6	53.8	49.5	55.8	48.3	55.8	48.3
	ثانوي	58.6	53.3	57.6	57.2	61.0	55.9	61.0	55.4
معدل الساعات للتلميذ	ابتدائي	1.73	1.42	1.92	1.57	1.89	1.52	1.89	1.52
	إعدادي	1.81	1.43	1.75	1.51	1.83	1.46	1.83	1.46
	ثانوي	2.12	1.71	2.22	2.06	2.33	2.08	2.33	2.08

المصدر:مشروع ميزانية وزارة التعليم 2003 www.mof.gov.il

* توقعات وزارة التعليم

فجوات في جودة التعليم

في العقد الاخير تتسع الفجوة في الثقافة بين المعلم العربي والمعلم اليهودي

يستدل من الرسم البياني رقم 1 أن نسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العبري والتعليم العربي في العام 1994 كانت مماثلة ووصلت الى 12%. ولكن، ابتداء من العام 1998 فصاعدا طرأ هبوط طردي في نسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العبري حيث وصلت النسبة الى 6% فقط في نهاية الفترة, بينما يشهد التعليم العربي هبوطا بطيئا بحيث وصل في نهاية الفترة الى 10%. وازدادت حصة المعلمين الاكاديميين في التعليم الابتدائي العبري والعربي, في الفترة التي تم استعراضها لكنها كانت اكبر (انظروا الرسم رقم 2) في التعليم العبري. واتسعت الهوة في الفترة الواقعة بين 1994–2001 بين ثقافة وتأهيل المعلم العبري وبين ثقافة وتأهيل المعلم العربي في التعليم الابتدائي.

رسم رقم 1

نسبة المعلمين غير المؤهلين في المدارس الابتدائية

في التعليم العبري والعربي 4/1993- 3/2002

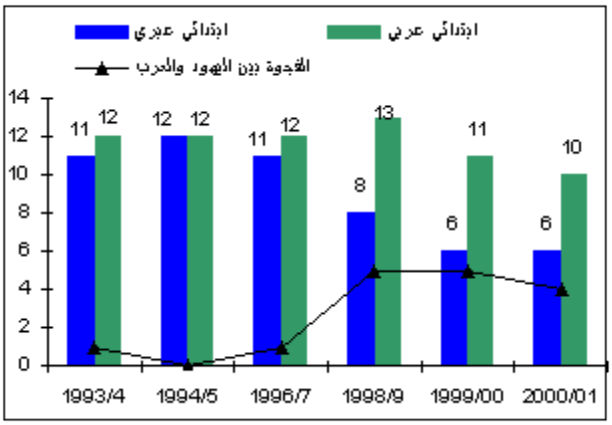

رسم رقم 2

نسبة المعلمين الأكاديميين في التعليم الإبتدائي

العبري والعربي 5/1994 - 1/2000

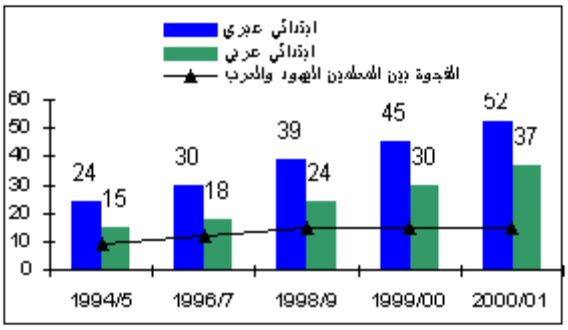

المصدر: مشروع الموازنة لوزارة المعارف 2003 www.mof.gov.il

تأهيل وثقافة المعلمين في المرحلة الإعدادية:

تقلصت نسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العربي أسوة بالتعليم العبري, وارتفع عدد المعلمين من حملة الشهادة الاكاديمية, لكن الفجوات بين التعليم العبري والعربي وتأهيل المعلمين وثقافتهم بقيت على ماهي عليه خلال هذه الفترة.(أنظروا الرسمين 3 و4 لاحقا).

هنالك تفسيران لعدم استجابة المعلمين العرب لمواصلة تعليمهم: ارتفاع تكاليف مواصلة التعليم في الامد القصير, إذ يعيل هؤلاء المعلمون بشكل عام عائلات كبيرة, لذا تشكل هذه المصاريف عبئا إضافيا على كاهل العائلة. إضافة الى ذلك تبعد كليات التأهيل والجامعات كثيرا عن البلدات العربية مما يزيد من تكاليف السفر لكل فترة التأهيل التي قد تستمر سنة او سنتين.

رسم رقم 3

نسبة المعلمين غير المؤهلين في المرحلة الإعدادية

في التعليم العبري والعربي 4/1993- 3/2002

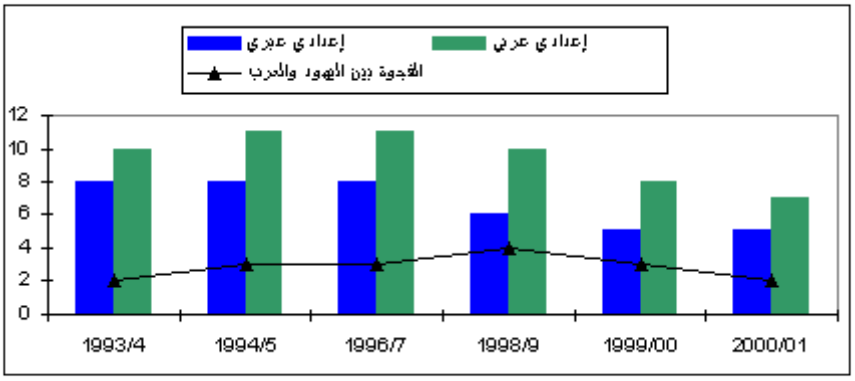

رسم رقم 4

نسبة المعلمين الأكاديميين في المرحلة الإعدادية

في التعليم العبري والعربي 4/1993- 3/2002

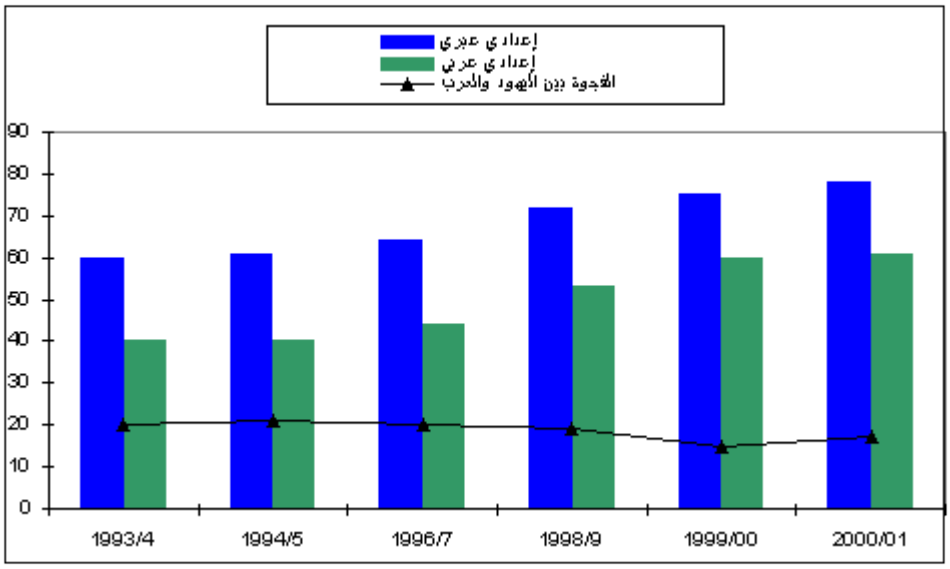

يشكل تطور المعلمين المتواصل أحد المفاتيح الاساسية لنجاح التلاميذ, وفي حين استجاب المعلمون اليهود لـــ"حملات" زيادة ثقافة المعلمين, بقي المعلمون العرب في الخلف, ومهما تعددت أسباب ذلك الامر, يجب على وزارة التعليم, ومن خلال شتى الطرق, خلق الظروف التي تجذب المعلمين العرب الى مواصلة تعليمهم وتوسيع ثقافتهم من اجل تلاميذهم.

الاقدمية في التعليم– التعليم العربي أقل كلفة للدولة

يستدل من الجدول رقم 2 ان نسبة المعلمين في التعليم العربي، الذين هم دون سن الثلاثين اعلى من نسبتهم في التعليم العبري(40% مقابل 20% بالتوالي), وتصل نسبة المعلمين الذين تتعدى اعمارهم الخمسين أدنى من نسبتهم في التعليم العبري(5% مقابل 13% بالتوالي).

جدول رقم 2: نسبة المعلمين حتى سن الـــ30 وفوق سن الـــ50 في التعليم العبري والتعليم العربي 01/2000

	حتى سن30	فوق سن 50
التعليم العبري	%20	%13
التعليم العربي	%40	%5

المصدر:مشروع الموازنة لوزارة التعليم2003

تكلفة ساعة التعليم تتكون بقسمها الاكبر من كلفة أجر المعلم (حوالي 80% من كلفة ساعة التعليم)[1] . وتغطي الـــ20% المتبقية أجور الاطراف الاخرى داخل الجهاز اضافة للمشتريات. وبما ان اجر المعلمين تفاضلي في طبيعته, ويتعلق بالاقدمية ومستوى التأهيل والتعليم لدى المعلم, تشير كل المعطيات اعلاه الى أن كلفة الأجور في التعليم العربي أقل منها في التعليم العبري.

[1] مشروع الموازنة لوزارة المعارف www.mof.gov.il

بما ان أجر المعلم يشكل مركبا أساسيا في كلفة ساعة التعليم(حوالي 80%), يؤثر الامر على تكلفة ساعة التعليم في التعليم العربي,التي تعتبر في كل الاحوال ارخص بالنسبة للدولة. وبغياب التخصيصات العينية, يمكن استعمال الفائض في تدعيم ثقافة المعلمين العرب وخلق تغيير جذري في جودة التعليم.

نسب الانخراط في جهاز التعليم

زيادة في نسبة الاطفال في سن 3–4 الذين يتعلمون في الروضات

ضمن سياسة تطبيق قانون التعليم الالزامي للاطفال في سن 3–4 سنوات تحدد أن يسري القانون في البداية على البلدات التي يشملها مشروع ترميم الاحياء, او تلك الواقعة في مناطق افضلية قومية أو تلك التي تصنف حسب التدريج الاقتصادي–الاجتماعي ضمن العنقودين 1 و2. وفي هذه البلدات هنالك إعفاء تام من قسط التعليم في الروضات. وتشير المعطيات إلى أن تفضيل السكان الذين يقبعون في أسفل السلم الاقتصادي–الاجتماعي قد حسن بشكل ملحوظ من وضع الاطفال العرب. وزادت نسبة الاطفال العرب في سن 3–4 الذين يتعلمون في روضات الاطفال بين العام 2000 و2003 بـــ 11% و12.5% على التوالي(أنظروا جدول رقم 3).

وبالرغم من ذلك فما زالت الفجوة ذاتها قائمة في تطبيق القانون.

جدول رقم3 : نسبة التلاميذ في سن 3–4 الذين يتعلمون في روضات الاطفال(بالنسب المئوية)

المصدر:مشروع الموازنة لوزارة التعليم لعام 2003

السنة	سن الثالثة		سن الرابعة	
	يهود	عرب	يهود	عرب
2000	64.5	32.1	77.9	42.3
2002	69.9	42.4	74.0	46.8
2003	65.0	43.2	81.9	54.8

نسبة التسرب في الحادي عشر– بدون تغيير

لم يطرأ أي تغيير على نسب التسرب في صفوف التواسع– أجيال 14–17. وبقيت النسب في هذه الاجيال في التعليم العربي ضعفي نسبتها في التعليم العبري(أنظرو رسم رقم 5)

رسم رقم 5:

نسبة التسرب في الاعمار 14–17 بين الاعوام 1990–2001

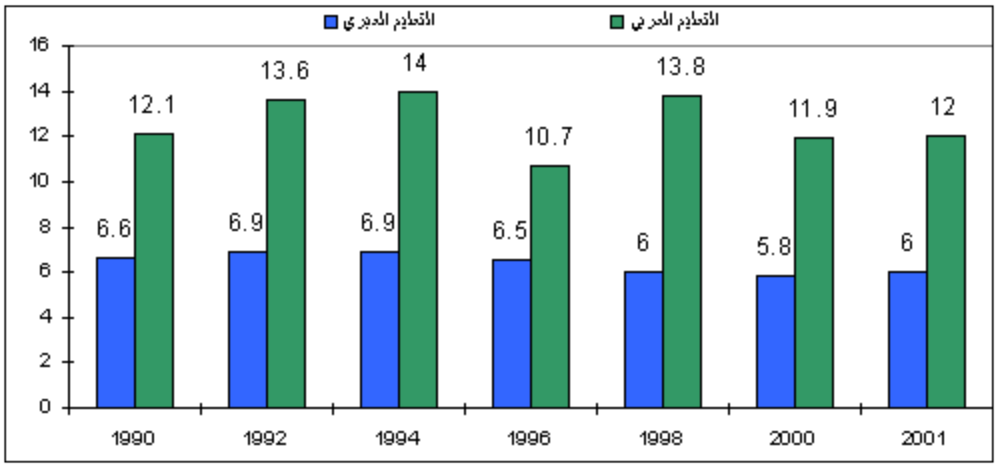

المصادر:1) مشروع الموازنة لوزارة التربية التعليم 2003

2) وزارة التربية والتعليم بين الاعوام 1990-2001, نظرة عامة

رسم رقم 6

نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع ابناء الــ17

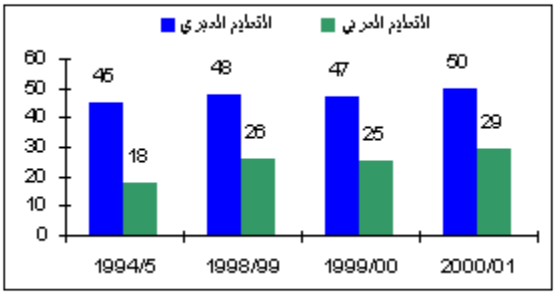

المصدر:مشروع موازنة وزارة التربية والتعليم 2003

رسم رقم 7

نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع الذين تقدموا للإمتحان 5/1994-01/2000

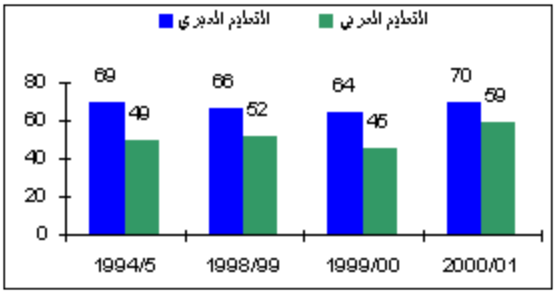

التحصيل العلمي- ارتفاع في نسبة استحقاق شهادة البجروت وتقليص الهوة بين اليهود والعرب

هنالك ارتفاع ملحوظ في نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع أبناء الــ17 في التعليم العربي(أنظروا رسم رقم 6), وارتفاع في نسبة مستحقي شهادة البجروت من بين جميع الممتحنين في التعليم العربي (أنظروا الرسم رقم 7),

وبالاضافة الى ذلك هنالك ارتفاع ملموس في نسبة مستحقي شهادة البجروت التي تتلاءم مع متطلبات مواصلة التعليم في الجامعات (أنظروا الرسم رقم 8). ويظهر ان هنالك تقليصا متواصلا في الفجوة التحصيلية بين العرب واليهود في المجالات الثلاثة المذكورة.

رسم رقم 8

مستحقي شهادة البجروت التي تلائم متطلبات مواصلة التعليم الاكاديمي من مجموع الممتحنين.

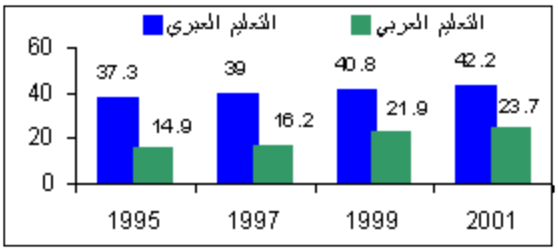

لا يشمل الدروز والبدو, يشمل الفلسطينيين من شرقي القدس.

المصدر: كوف (محرر), تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية 2002.

شهادة بجروت عديمة الجدوى

بالرغم من الارتفاع في مستوى التحصيل, كما يظهر الرسم رقم 9, ما زال جهاز التعليم بعيدا عن تحقيق المساواة بين العرب واليهود. ويصل الى الصف الثاني عشر ثلثان فقط من ابناء السابعة عشرة العرب(مقابل 90% من اليهود), ويتقدم نصفهم فقط لامتحانات البجروت وثلث منهم يحصل على شهادة البجروت. وتصل نسبة مستحقي البجروت التي تمكن حاملها من مواصلة التعليم الجامعي (شهادة بجروت مجدية) من مجموع حملة هذه الشهادة العرب الى 7% فقط بينما تصل نسبتهم في صفوف اليهود الى 21%.

رسم رقم 9

من مجموع أبناء السابعة عشرة: نسبة الذين يتعلمون في الصف الثاني عشر, نسبة الممتحنين, نسبة مستحقي شهادة البجروت التي تمكن من مواصلة التعليم الجامعي– معطيات عام 2001.

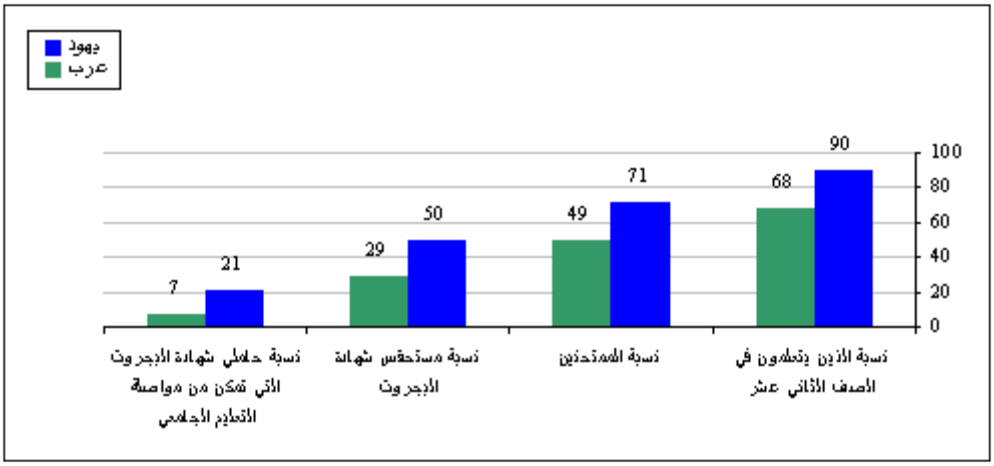

المصادر:1) اقتراح ميزانية وزارة التربية والتعليم,2003

2) يعقوب قوف, محرر, تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية 2002.

بالرغم من الزيادة في نسبة الاطفال العرب في سن 3–4 الذين يقصدون الروضات, والارتفاع في نسبة الممتحنين ومستحقي شهادة البجروت, فإن التعليم العربي يعاني من التخلف الفعلي مقابل التعليم العبري. وتظهر الفجوات بشكل واضح في مسائل تخصيص الساعات التعليمية, وفي تاهيل المعلمين, ومستوى تعليمهم.

المصادر:

موقع وزارة المالية:www.mof.gov.il –اقتراح ميزانية وزارة التعليم.

موقع وزارة التعليم:www.education.gov.il

كوف يعقوب,(محرر), تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية,2002, مركز دراسات السياسة الاجتماعية في اسرائيل, القدس,كانون الاول 2002 (بالعبرية).

وزارة العمل والرفاه الاجتماعي

توريث الضائقة الاجتماعية–الاقتصادية للأجيال القادمة

2% فقط من المنازل اليومية لرعاية الاطفال في اسرائيل معدة للأطفال العرب

فجوات كبيرة في الحلول المطروحة لسن الطفولة المبكرة في الوسط العربي:

في العام 2003 يعمل تحت اشراف وزارة العمل والرفاه الاجتماعي حوالي 1700 نزل يومي للاطفال, 36 منها فقط في البلدات العربية[1]

تشكل المنازل اليومية لرعاية الاطفال التي تشرف عليها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي, أطرا تربوية وعلاجية لجيل الطفولة المبكرة(سن 0–3).وتعمل هذه المنازل بطريقة اليوم الطويل وهي معدة للامهات العاملات وللأطفال الذين يتم تحويلهم إليها من قبل اقسام الخدمات الاجتماعية.

وتقع على طاقم النزل اليومي مسؤولية توفير محيط آمن وأمين للإطفال إضافة الى أماكن النوم المريحة والوجبات المنتظمة. اما من الناحية التربوية وبالرغم من عدم انضوائه تحت مظلة قانون التعليم الالزامي إلا ان النزل معد للمساهمة في التطور السليم للاطفال قبيل الذهاب الى روضات الاطفال. ويكتسب الطفل في النزل اليومي مهارات مثل تعلم اللعب, مهارات لغوية ومهارات اجتماعية وحركية وغيرها.

جدول رقم 4: تطور جهاز المنازل اليومية لرعاية الاطفال 1990–2001*

العام	عدد المنازل اليومية	منها في الوسط العربي	إضافة سنوية للمنازل اليومية	منها في الوسط العربي
1990	1,170	1		
1991	1,264	2	94	1
1992	1,300	3	36	2
1993	1,350	5	50	2
1994	1,606	8	256	3
1995	1,603	9	−3	1
1996	1,645	12	42	3
1997	1,720	13	75	1
1998	1750	17	38	4
1999	1,865	19	115	2

[1] وزارة العمل والرفاه الاجتماعي

2000	1,618	22	**-247	3
2001	1,650	23	38	1

المصادر:موقع وزارة العمل والرفاه الاجتماعيwww.molsa.gov.il

اقتراح ميزانية وزارة العمل والرفاه الاجتماعي

* تم تقليص عدد المنازل بسبب توحيد بعض المنازل الصغيرة والدخول الى بنايات جديدة

** يشمل الكيبوتسات والقرى التعاونية.

يتضح من الجدول رقم 4 أنه تم في العقد الاخير إضافة حوالي 40 منزلا في العام, واحدا او اثنان منها فقط كل عام في الوسط العربي. وتم بين الاعوام 1990-2001 إضافة 480 منزل الى قائمة المنازل التي تشرف عليها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي, وتقع 23 منها فقط في المدن والقرى العربية- 4.8% فقط من مجموع المنازل الجديدة.

يتدفق في العام 2003 حوالي 82,500 طفل الى المنازل اليومية التي تشرف عليها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي, ويصل عدد الاطفال العرب منهم الى 1,750 طفلا- 2.1% من مجموع الأولاد في منازل رعاية الاطفال اليومية.

يؤثر النقص في الحلول المطروحة، بالنسبة لجيل الطفولة المبكرة، على مستوى جاهزية الاطفال للروضات والمدارس, ويحول دون انخراط عدد اكبر من النساء في سوق العمل. لكن هذا النقص في الحلول يؤثر سلبا على الامد البعيد. وتشير الابحاث الى العلاقة بين التربية رفيعة المستوى في سن الطفولة المبكرة وبين احتمالات الخروج من دائرة الفقر والضائقة. من هنا فإن قلة المنازل اليومية قد يؤدي الىاستمرار الضائقة الاجتماعية والاقتصادية في صفوف الجمهور العربي في اسرائيل في المستقبل أيضا,الأمر الذي يعمق الفجوة بين الاطفال اليهود والاطفال العرب.

لقد لاقت فرضية العلاقة بين التربية رفيعة المستوى وتحسين فرص الخروج من دائرة الفقر دعما وتعزيزا من خلال برنامج الـــGreat society الذي تم تنفيذه في الولايات المتحدة في الستينيات في فترة حكم الرئيس ليندون جونسون. وحصل الاطفال من العائلات في ضائقة ضمن مبادرة Peri High Scope على تربية مكثفة لمدة عامين في جيل مبكر. وبعد ثلاثين عاما كان لقسم كبير من هؤلاء الاطفال الذين شاركوا في المبادرة ثقافة جامعية ووظائف أفضل, مقابل مجموعة المقارنة لأبناء جيلهم ذوي الخلفية المشابهة والذين لم تتوفر لهم نفس التربية في الجيل المبكر. واتضح أيضا ان من شاركوا في البرنامج لم يكونوا من مجموعة طالبي العون من الشؤون الاجتماعية ولم ينخرطوا في عالم الاجرام. وشهد وضعهم الاقتصادي والاجتماعي تحسنا ملحوظا مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا في البرنامج[2].

هنالك جمهور هدف للمنازل اليومية: ابناء الامهات العاملات, وأولاد العائلات في ضائقة.

أبناء النساء العاملات: تنخرط النساء العربيات في سوق العمل بنسب ضئيلة, وكانت نسبتهن في العام 2001 27.7% مقابل 53.7 % في الوسط اليهودي[3]. وبالرغم من هذه النسبة فقد زادت نسبة انخراطهن في سوق العمل منذ العام 1997 بـــ5.7%. حيث كانت نسبتهن في ذلك العام 22% فقط. وترجع هذه النسبة المتدنية الى عقبات اجتماعية-

[2] Toynbee,ص 125

[3] دائرة الاحصاء المركزية, الكتاب السنوي لإسرائيل 2002.

حضارية, إضافة الى عروض عمل شحيحة[4]. ويوفر وجود الاطر التربوية العلاجية للأطفال في سن 0–3 حلولا جيدة للنساء اللواتي يشكلن شريحة محتملة للإنخراط في سوق العمل, وتشجع المترددات منهن على الخروج الى العمل. إضافة الى ذلك يساهم فرع منازل رعاية الاطفال البيتية ولو بقليل في زيادة أماكن العمل التي تستطيع النساء الانخراط فيها.

تؤكد الزيادة في حصة النساء العربيات العاملات في السنوات الخمس الاخيرة على الحاجة المتزايدة لإقامة منازل الرعاية البيتية, وتزيد من هذه الحاجة, معطيات الضائقة المعيشية التي تشكل السبب الآخر في استحقاق هذه المنازل.

أطفال لعائلات في ضائقة: تشير معطيات التأمين الوطني للعام 2001 الى وجود 41.3% من العائلات غير اليهودية تحت خط الفقر بعد تحصيل الضرائب ومستحقات النقل[5]. ويصل 50% من الاطفال في البلدات العربية الذين يتم توجيههم الى منازل رعاية الاطفال البيتية والنويديات العائلية , من عائلات تعيش في حالة ضائقة[6]. وفي المقابل فقد اشتملت المنازل البيتية في العقد الاخير على 20% من العائلات التي تعيش في حالة ضائقة[7].

تفتح الاطر العلاجية–التربوية فرصا جديدة لأطفال العائلات في ضائقة وتمكنهم من اكتساب المهارات والقدرات في جيل مبكر, قد تساعدهم لاحقا على الاندماج بنجاح أكبر في المراحل التعليمية المتقدمة. ويزيد هذا الامر من فرصهم للتقدم في السلم الاجتماعي والخروج من دائرة الفقر والضائقة.

المنازل اليومية في المدن والقرى اليهودية مقابل المدن والقرى العربية– فجوة كبيرة من عدم المساواة:

في العام 2001 لا يوجد اي نزل بيتي للاطفال بإشراف وزارة العمل والرفاه في خمس من أصل المدن العشر العربية في البلاد (شفاعمرو,رهط,الطيبة,باقة الغربية وسخنين).وهنالك أربعة منازل في الناصرة وفي كل من مدن ام الفحم وطمرة وقلنسوة والطيرة هنالك نزلا يوميا واحدا تشرف عليه وزارة العمل والرفاه (أنظروا جدول رقم 5

جدول **رقم 5 : تواجد المنازل اليومية في البلدات العربية في عام 2001**

1	بيت جن	1	طمرة(قرية)	1	أبو سنان	4	الناصرة
1	كفر كما	1	كفر ياسيف	1	ترشيحا	1	الطيرة
1	كفر كنا	1	دبورية	1	معيليا	1	ام الفحم
1	دير حنا	1	ريحانية	1	عكا	1	قلنسوة
1	عرعرة	1	بيت صفافا	1	فسوطة	1	طمرة(مدينة)

المصدر:موقع وزارة العمل والرفاه الاجتماعي www.mosla.gov.il

في بلدات التطوير– نزل واحد لكل 2500 نسمة, في الناصرة– نزل واحد لكل 15,000 نسمة.

تم في الجدول رقم 5 فحص البلدات اليهودية والعربية ذات التعداد السكاني والمستوى الاقتصادي–الاجتماعي المشابه. في بلدات التطوير وفي المدن التي تمتاز باغلبية من السكان الحاريديم التي تشبه البلدات العربية من حيث نسبة الانجاب

---

[4] راحيل فارتسبيرغ,ورقة عمل لمناقشة موضوع:البطالة النسائية في الوسط العربي, الكنيست,مركز الابحاث والمعلومات,13 أيار 2001.
[5] مؤسسة التأمين الوطني. حجم الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي 2001, تشرين الثاني 2002. بالعبرية
[6] اقتراح ميزانية وزارة العمل والرفاه الاجتماعي.
[7] عباس,2001

العالية والمستوى الاقتصادي المتدني, وجد أن نسبة المنازل البيتية للاطفال هي واحد لكل 2500 فرد. وفي المقابل وجد أن مدينة الناصرة وهي كبرى المدن العربية تحتوي على 4 منازل يومية لرعاية الاطفال بإشراف وزارة العمل والرفاه الاجتماعي, وهي نسبة نزل واحد لكل 15,000 مواطن.

في العام 2001: في رهط لا يوجد نزل يومي. في بيتار عيليت–7 منازل يومية للأطفال.

لم يوجد حتى نزل يومي واحد في المدينة البدوية رهط التي وصل عدد سكانها في نهاية العام 2001 الى 34.4 الف نسمة وتصنف في العنقود رقم 1 (وهو أدنى العناقيد) في التدريج الاجتماعي الاقتصادي للسلطات المحلية. ومقابل ذلك كانت هناك سبعة منازل في نفس العام في بلدة بيتار عيليت التي يسكنها الحاريديم والتي يصل تعداد سكانها الى 17.3 ألف نسمة, وهي الاخرى مصنفة ضمن العنقود رقم 1.

جدول رقم 6: منازل رعاية يومية للأطفال في البلدات العربية واليهودية (معطيات 2001)

منازل في البلدات اليهودية				منازل في البلدات العربية			
المنازل	**العنقود**	**عدد السكان**	**البلدة**	**المنازل**	**العنقود**	**عدد السكان**	**البلدة**
7	1	17.3	**بيتار عليت**	**0**	1	32.4	**رهط**
14	4	39.9	**طبريا**	**1**	2	36.8	**أم الفحم**
6	2	21.1	**نتيفوت**	**1**	2	23.3	**طمرة**
8	3	19.1	**قريات ملآخي**	**1**	4	18.8	**الطيرة**
5	3	15.3	**أور عقيبا**	**1**	2	15	**قلنسوة**
23	4	48.2	**قريات جات**	**4**	3	60.6	**الناصرة**
12	4	25.9	**تسفات**	**0**	3	29.5	**شفاعمرو**
11	4	24.1	**مجدال هعيميق**	**0**	3	29.6	**الطيبة**
7	3	19.2	**سديروت**	**0**	3	19.2	**باقة الغربية**
6	2	23.1	**أوفكيم**	**0**	2	22.4	**سخنين**
6	4	15.7	**بيت شان**	**1**	2	15.6	**كفر كنا**
4	3	8.7	**يروحام**	**1**	3	10.6	**أبو سنان**

1	2	3.0	**عمونوئيل**	**1**	5	2.8	**فسوطة**
4	4	4.2	**شلومي**	**1**	4	7.7	**كفر ياسيف**
4	4	8.9	**إلعاد**	**1**	4	7.5	**دبورية**
4	4	8.5	**حتصور هجليليت**	**1**	3	9.3	**بيت جن**

المصدر: موقع وزارة العمل والرفاه الاجتماعيl www.mosla.gov.i

منازل الرعاية اليومية مقابل النويديات العائلية

في العام 2000 تردد 79,500 طفل على منازل الرعاية اليومية التي تشرف عليها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي, وكان عدد الاطفال العرب من بين هؤلاء 1520 طفلا (1.9%). وتوافد في نفس العام 4,350 طفلا عربيا على 870 نويدية عائلية والتي تشكل حوالي نصف النويديات العائلية في البلاد. في هذا العام أدرج معظم الأطفال العرب (4,350 من أصل 5,870) في إطار النويديات العائلية مقابل معظم الاطفال اليهود الذين انضموا للمنازل اليومية. وقد أشار سفيرسكي وآخرون إلى هذه الظاهرة (أدفاه2001[8]) من خلال إظهار الافضلية التربوية الواضحة للنزل اليومي على النويدية العائلية.

جدول رقم 7: النويديات العائلية في الوسط العربي في العام 2000

عدد النويديات العائلية	**اللواء**
611	لواء حيفا والشمال
116	لواء المركز وتل أبيب
143	لواء القدس والجنوب
870	**المجموع**

المصدر: جدعون عباس:استعراض نشاط وزارة العمل والرفاه الاجتماعي في الوسط العربي والدرزي للعام **2000**

وتمتاز النويديات العائلية عن المنازل اليومية بأمرين اثنين:أولا, النويدية هي إطار شخصي ودافئ, إذ يدور الحديث عن إطار علاجي-تربوي لمجموعة مكونة من 5 أولاد مقابل 20 ولدا أو أكثر في النزل اليومي.ثانيا, يمكن تشغيل النويدية العائلية خلال فترة وجيزة نسبيا وبتكلفة بسيطة, وتحتاج الحاضنة للمشاركة في دورة لمدة 220 ساعة إضافة الى بعض التجهيزات لبيتها, الذي تعمل النويدية من داخله.

[8] سفيرسكي وآخرون, نظرة على مشروع قانون الميزانية وقانون الترتيبات 2002, أدفاه 2001.

اما النزل اليومي فيحتاج الى مبنى معد لذلك خصيصا والى دورة تأهيل للطاقم تستغرق 700 ساعة, وهنا تكمن أفضلية النزل, إذ يتوقع ان يكون مستواه التربوي والعلاجي أعلى من مستوى النويدية العائلية. ويعود السبب في قلة المنازل التي تشرف عليها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي في البلدات العربية الى صعوبات محلية في تجنيد الموارد الضرورية لبناء نزل يستجيب للمقاييس التي وضعتها الوزارة, والتي تشكل شرطا أساسيا للحصول على الاعتراف والميزانيات الداعمة. ويشير سفيرسكي وشركاؤه بالاضافة الى ذلك الى أن الاحياء التي تحتوي على 100 وحدة سكنية وما فوق في الوسط اليهودي تحظى بمبنى معد للنزل اليومي,تقوم وزارة الإسكان بتمويله.وبما ان وزارة الاسكان لا تخصص مشاريع بهذا الحجم للجمهور العربي, يبقى مصدر التمويل هذا مسدودا امام البلدات العربية.

تلخيص

عدد المنازل اليومية للأطفال بإشراف وزارة العمل, أقل بكثير في الوسط العربي مما هو عليه في الوسط اليهودي. وتبرز الهوة بالذات عندما تجرى عملية مقارنة بين البلدات العربية واليهودية ذات المعطيات المتشابهة من حيث المستوى الاقتصادي –الاجتماعي ونسبة الولادة. وفي الوقت الذي تخلو فيه الكثير من المدن العربية, بما في ذلك رهط من المنازل البيتية, تضم بلدات التطوير والبلدات التي تسكنها اغلبية من اليهود الحاريديم, منزلا واحدا كهذا لكل 2500 مواطن.

هنالك أبعاد سلبية على الضائقة التي يعيشها الجمهور العربي بسبب غياب البدائل التربوية ذات الجودة العالية لجيل الطفولة المبكرة. وتجد الامهات صعوبة في الانخراط بسوق العمل بسبب هذا النقص, وقد يضر هذا الامر بالقدرات التعليمية للاطفال الذين لا تتوفر لهم التربية في سن الطفولة المبكرة. ويحرم الاطفال العرب لهذا السبب من الفرص المبكرة لاكتساب المهارات والقدرات التي ثبتت ضرورتها في التخلص من دائرة الفقر والعازة.

رسم رقم 10
حصة المنازل البيتية للاطفال في البلدات العربية من مجموع المنازل البيتية في اسرائيل, نسبة لحصة المواطنين العرب في مجالات أخرى ذات صلة (بالنسبة المئوية)

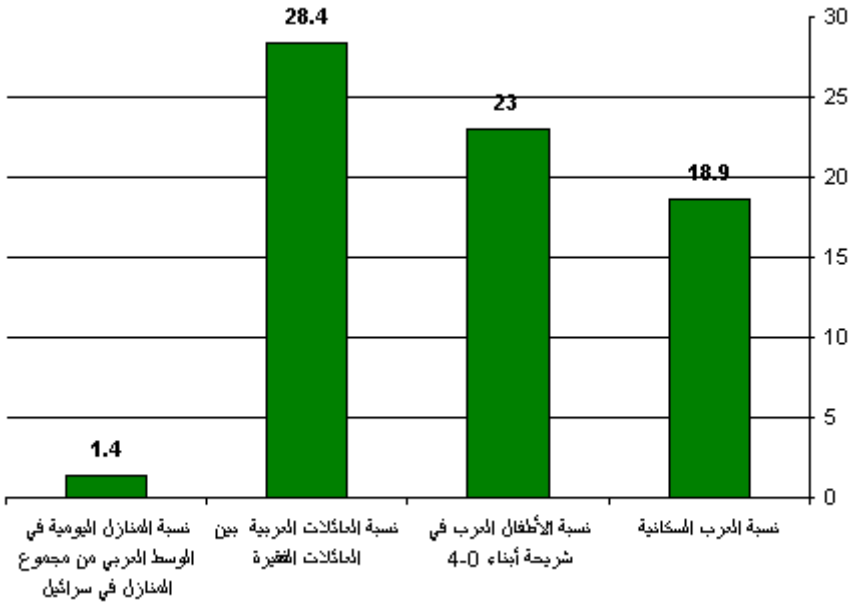

المصادر: دائرة الاحصاء المركزية؛ الكتاب السنوي لإسرائيل 2002؛ مؤسسة التأمين الوطني, " مقاييس الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل القومي,2001–النتائج الاساسية", تشرين الثاني 2002.

كان من المفترض ان توجد بضع مئات من المنازل اليومية للاطفال في البلدات العربية حسب كل من هذه المعطيات على حدة: نسبة العرب السكانية في الدولة (18.9%) أو نسبة الأطفال العرب من مجموع أطفال الدولة (23%), او نسبة العائلات العربية الفقيرة في صفوف مجموع العائلات التي تقع تحت خط الفقر. وفي الوضع القائم هنالك 36 منزلا يوميا عربيا للاطفال من أصل 1700 كهذه في البلاد, ولا يعكس هذا الأمر معالجة جادة وحقيقية للوضع القائم.
أقيم بين الاعوام 2000–2003 13 منزلا يوميا للأطفال في المدن والقرى العربية, لكن إقامتها لا تشكل اكثر من 13 نقطة في بحر الحاجة. ويجب ألا تكتفي الدولة بتنفيذ حصتها في كسر دائرة الفقر والفرصة التربوية الناقصة على مدن التطوير والأحياء المأهولة بالحاريديم, وعليها ان تشمل البلدات العربية أيضا. ولا يدور الحديث هنا عن التحسينات الضرورية لتصحيح الوضع فحسب، بل عن إقامة بنية تحتية عريضة من المنازل اليومية في البلدات العربية.
من اجل التغلب على هذا الوضع هنالك ضرورة للقيام بحملة خاصة, يتم تمويلها بشكل منفرد من قبل وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ووزارة الاسكان, وستمكّن حملة كهذه من إقامة سريعة للمنازل اليومية في الوسط العربي للمستحقين. وقد يساعد تغيير جذري في هذا المجال على ارتفاع ملحوظ في مجال عمل النساء ومجال تنشئة الاطفال.

مصادر:

موقع وزارة العمل والرفاه الاجتماعي www.mosla.gov.il

مشروع ميزانية وزارة العمل والرفاه الاجتماعي 2003, موقع وزارة المالية www.mof.gov.il

دائرة الاحصاء المركزية, الكتاب السنوي لإسرائيل, 2002.

وزارة العمل والرفاه الاجتماعي.

سفيرسكي شلومو,كونور أتياس إيتي, إيتكين ألون وسفيرسكي باربره, نظرة على مشاريع قانون الموازنة وقانون الترتيبات للعام 2002, أدفاه 2001.(بالعبرية)

عباس جدعون, استعراض نشاطات وزارة العمل والرفاه الاجتماعي في الوسط العربي والدرزي لعام 2000 واقتراحات لبرنامج تطوير خدمات الرفاه وتوسيع الخدمات الاجتماعية للاعوام 2001–2005, وزارة العمل والرفاه الاجتماعي 2001.

Toynbee, Polly, Hard Work:Life in Low-Paid Britain, London:Bloomsbury.2003.

وزارة الصناعة والتجارة

المبادرة لإقامة مناطق صناعية– مورد تملكه الدولة من أجل توزيعه بشكل عادل ومنصف

3.2% فقط من المناطق الصناعية التي تشرف عليها الوزارة في مناطق نفوذ السلطات المحلية تقع داخل السلطات العربية.

تطوير المناطق الصناعية داخل السلطات المحلية العربية وإشراكها في مناطق الصناعة اللوائية ضروري من اجل تحقيق ثلاث غايات:

- خلق مصادر رزق ذاتية للسلطات المحلية العربية : من خلال توزيع اكثر إنصافا للاملاك المدرّة للدخل مثل المساحات التشغيلية, والمساهمة بذلك في تقليص ارتباط السلطات العربية بالمصادر الحكومية.
- زيادة في اماكن العمل: يعاني الجمهور العربي من نسبة مشاركة متدنية في سوق العمل ويعاني بالتالي من نسبة بطالة عالية.
- الفصل في استخدام الاراضي: بين المسكن والورشات والصناعة: تتواجد الورشات والمصانع العربية داخل مناطق السكن مما يمس بشكل خطير بجودة الحياة.

منذ بداية التسعينيات وبعد مضي 40 عاما على إقامة الدولة بدأت وزارة الصناعة والتجارة بتطوير المناطق الصناعية في الوسط العربي. ويشير تقرير مراقب الدولة (2002) الى ان الوزارة قامت خلال التسعينيات وحتى شهر آب 2001 بتطوير 21 منطقة صناعية داخل السلطات المحلية العربية على مساحة 1,561 دونما. وبسبب الصعوبة في تسويق الارض, قامت مديرية مناطق التطوير بحملة تسويق للأراضي الصناعية اشتملت على تخفيضات في تكاليف التطوير. وتم بالاضافة الى ذلك تعيين " منفذ" وظيفته الاهتمام بالمبادرين في كل مراحل إقامة المصانع, وتمت في السنة الاخيرة ترجمة قسم من موقع وزارة الصناعة والتجارة على الإنترنت الى اللغة العربية.

في العقد الأخير تمّت عملية إلحاق تدريجية للبلدات العربية الى أطر مناطق التطوير القومية المفضلة أ. في العام 2000, كانت هناك 13 منطقة صناعية تابعة للسلطات العربية ضمن مناطق التطوير أ وفي نهاية 2002 تم تعريف 27 منطقة كهذه كمناطق تطوير أ من أصل 88 منطقة صناعية في إسرائيل[1].

جدول رقم 8: مناطق صناعية داخل السلطات المحلية العربية التي تم وضعها ضمن مناطق التطوير أ في كانون الاول 2002.

[1] موقع وزارة الصناعة والتجارة www.tamas.gov.il

			مجالس محلية	مدن
19.حوره	13.المشهد	7. الزرازير	1. ابو سنان	1. أم الفحم
20.عروعير	14.عيلبون	8. طوبا–زنغريا	2. إكسال	2. طمرة
21.سيجيف شالوم	15.عيلوط	9. طمرة	3. البعينة–	3. الناصرة
22.تل السبع	16.عرابة	10. يركا	4. جولس	4. سخنين
	17.البقيعة– كسرى–سميع	11. كفر كنا	5. دير حنا	5. شفاعمرو
	18.الرامة– ساجور	12. المغار	6. دالية الكرمل	6. رهط

في بداية العام 2003 كان هناك 66,330 دونم معدّة للصناعة تحت إشراف ومعالجة وزارة الصناعة والتجارة, في 71 منطقة صناعية في مناطق التطوير (أنظروا الملحق). وتم عرض 1,737 دونما في 20 منطقة صناعية في البلدات العربية. وسوّق منها 1011 دونما(3.5% من مجموع المساحات التي تم تسويقها)

جدول رقم 9: مساحات صناعية كانت ضمن معالجة وزارة الصناعة والتجارة في بداية العام 2003

	عدد المناطق الصناعية	المساحة(بالدونمات) المقترحة للتسويق	المساحة التي تم تسويقها
سلطات محلية عربية	**20**	**1,737**	**1011**
سلطات يهودية	**44**	**48,844**	**20,521**
مديريات مشتركة	3	1,807	1,014
سلطات مختلطة	2	2,583	1,780
مجالس صناعية	2	12,426	2,966
المجموع	**71**	**66,300**	**28,292**

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

التقسيم الداخلي لمساحات الصناعة التي تقع تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة في العام 2002

- 81.3% داخل مناطق نفوذ السلطات المحلية, و 18.7% داخل مناطق نفوذ المجالس الصناعية[2].
- من مجموع المساحات الصناعية التي تقع ضمن مناطق نفوذ السلطات المحلية– 90.7% منها تقع داخل السلطات اليهودية و 6.1% داخل مناطق نفوذ السلطات المختلطة (بما في ذلك مديريات مناطق صناعية لوائية تضم 4 سلطات عربية).

[2] المجلس الصناعي هو مجلس محلي داخل منطقة صناعية بدون سكان. وهو إطار سلطة محلي يشمل ممثلين عن الوزارات الحكومية والمصانع والسلطات المحلية المجاورة ويقف على رأسه ممثل وزارة الداخلية. وترصد الاموال التي تجبى من قبل المجلس المحلي الصناعي لتطوير المنطقة الصناعية ذاتها. في اسرائيل هناك مجلسان صناعيان: مجدال تيفن ورمات حوفاف.

- وصلت حصة السلطات المحلية العربية الى 3.2% فقط من مجمل المساحات التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة.(أنظروا رسم رقم 11).

رسم رقم 11:

توزيع مساحات تطوير الصناعة, التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة,

بين السلطات المحلية في بداية العام 2003

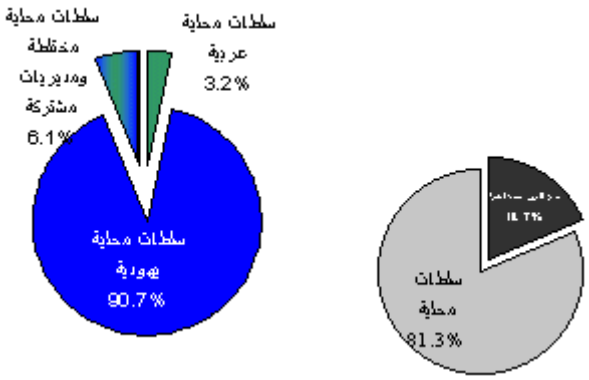

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

المساحات المعدة للصناعة

تشير معطيات وزارة الصناعة والتجارة الى ان حجم معدل المساحة الصناعية في منطقة الجنوب, حيث العرض الاكبر في كل مناطق البلاد قد وصل الى 1,622 دونما ضمن مناطق نفوذ المدن والقرى اليهودية , بينما وصل معدل حجم هذه المساحات في البلدات العربية الى 126.5 دونم فقط. في الشمال وصل معدل حجم المساحة الصناعية في السلطات اليهودية الى 550 دونما بينما وصل معدل مساحات الصناعة المعروضة للتسويق في السلطات العربية الى 76.9 دونم فقط(أنظروا رسم رقم 12).

رسم رقم 12:

معدل حجم المساحات الصناعية التي عرضت للتسويق في اللواء الشمالي

وفي اللواء الجنوبي ضمن مناطق نفوذ السلطات العربية واليهودية. (بالدونمات)

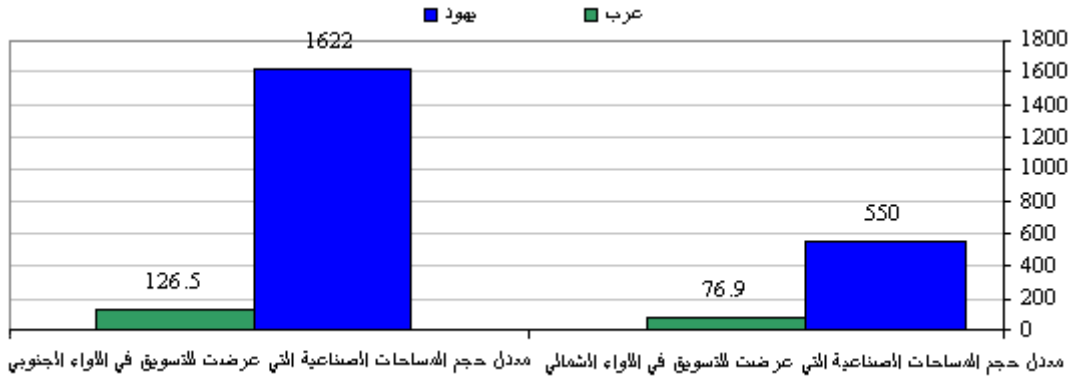

المصدر:

وزارة الصناعة والتجارة

لا يشمل المجالس الصناعية والمديريات المشتركة والسلطات المختلطة

تتأثر الفجوة بين السلطات المحلية اليهودية والعربية كثيرا من المساحات الكبيرة المتوفرة داخل مناطق نفوذ المجالس الاقليمية اليهودية التي تمتلك احتياطي أراض كبيرا للغاية, ولكن المقارنة بين المدن اليهودية والعربية تظهر فجوة لصالح السلطات اليهودية في اتساع المساحات المعدة لتطوير الصناعة. ويعرض الجدول رقم 10 مقارنة بين حجم المساحة المعدة للصناعة التي عرضت للتسويق في مناطق نفوذ البلديات والمجالس المحلية اليهودية والعربية ذات التعداد السكاني المشابه في شمالي البلاد وجنوبها.

جدول رقم 10: مقارنة بين حجم المساحات المعدة للصناعة التي عرضت للتسويق والتي تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة. معطيات آذار 2003 في المدن والمجالس المحلية اليهودية والعربية(بالدونمات)

المنطقة	عدد السكان	يهود		عرب	
		البلد	مساحات الصناعة(بالدونمات)	البلد	مساحات الصناعة(بالدونمات)
شمال	حتى10,000 نسمة	**حتصور هجليليت**	**279**	**أبو سنان**	**39**
		شلومي	**239**	**إكسال**	**77**
				البعينة- نجيدات	**42**
				جولس	**90**
				الجش	**41**
				الزرازير	**34**
				طوبا- زنجريا	**16**
				عيلوط	**33**
				عيلبون	**45**
				الرامه- ساجور	**53**
	حتى 20,000 نسمة	**يكنعام**	**206**	**يركا**	**20**
				كفر كنا	**191**
				المغار	**106**
	أكثر من	**طبريا**	**159**	**طمرة**	**276**

	20,000 نسمة	**كرميئيل**	**1,695**	**سخنين**	**153**
		مجدال هعيمق	**903**	**شفاعمرو**	**15**
		صفد	**289**		
		كريات شمونه	**1,471**		
	حتى 10,000 نسمة	**يروحام**	**1,430**	**حورة**	**72**
		متسبيه رمون	**877**	**سيغيف**	**195**
				شالوم	
		نتيفوت	**454**	**عروعير**	**39**
		عومر	**349**		
جنوب	حتى 20,000 نسمة	**سديروت**	**614**		
	أكثر من 20,000 نسمة	**أوفكيم**	**1,149**	**رهط**	**200**
		ديمونا	**1,693**		
		عراد	**3,816**		

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

النقص في الاراضي الذي تعاني منه السلطات المحلية العربية والدولة بشكل عام, يزيد من صعوبة ايجاد المساحات الملائمة للصناعة ضمن مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية. وقد تشكل المساحات الصناعية الصغيرة حلا ملائما للورشات الصغيرة التي تنتشر الآن داخل المناطق السكانية في البلدات العربية. لكن هذه المناطق لا تشكل بديلا عن المساحات الصناعية الكبيرة, التي ستساهم بشكل ملحوظ في توسيع وتنويع مجالات العمل بالنسبة للسكان, وقد تدر الارباح على السلطات المحلية.

إشراك السلطات المحلية في المناطق الصناعية اللوائية– لليهود فقط؟

في العام 2002 عملت في البلاد 29 مديرية, شاركت فيها 60 سلطة محلية, منها 56 سلطة يهودية. وتشارك سلطات محلية عربية في مديريات المناطق الصناعية اللوائية[3].

يشمل النقص في الاراضي السلطات المحلية العربية وعددا من البلدات اليهودية, إذ يقع احتياطي الاراضي الرئيسي ضمن مناطق نفوذ المجالس الإقليمية, لذا تقوم وزارة الصناعة والتجارة في العقد الاخير بتشجيع التعاون اللوائي وإقامة

[3] موقع وزارة الصناعة والتجارة www.tamas.gov.il

مناطق صناعية لوائية مشتركة للسلطات المتجاورة. وهكذا تم مثلا بناء مناطق صناعية مشتركة لمجدال هعيمق والمجلس الاقليمي عيميق يزراعيل وبين كرميئيل والمجالس الاقليمية مسغاف وماطيه آشير, وغيرها.

تدير هذه المناطق الصناعية مديرية مشتركة للسلطات المشاركة. وتشمل وظائف المديرية المرافقة والتنظيم والإدارة والإسكان إضافة الى صيانة المنطقة الصناعية. ويقع ضمن مسؤوليات المديرية تسويق المنطقة الصناعية للمبادرين ومرافقتهم من لحظة تقديم الطلب لإقامة المصنع وحتى مرحلة العمل.

وتزيد هذه المناطق الصناعية المشتركة, التي تمتاز بالمساحات الكبيرة, من عروض العمل في المنطقة وبإمكانها المساهمة في التوزيع العادل لثمار ضرائب الأرنونا بين السلطات المحلية الشريكة.

المساواة هي التوزيع العادل

يعتبر تحويل سلطات عربية الى شريكة في مديريات المناطق الصناعية اللوائية خطوة صحيحة, يجب الاستمرار فيها بدون أي تأجيل. ويجب بشكل فوري ضم البلدات العربية لتصبح شريكة كاملة في البنية القطرية للمناطق الصناعية. ولا يلزم ضم هذه البلدات في مديريات المناطق الصناعية اللوائية بناء وإقامة البنى التحتية الجديدة, بل تغييرات على الورق فقط. ويكفي قرار تتخذه السلطات المعنية كي يتم تنفيذ هذه الخطوة خلال فترة وجيزة نسبيا. وتقع على عاتق وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية خلق المحفزات التي تزيد من مصلحة السلطات المشاركة في المناطق الصناعية اللوائية بضم السلطات العربية إليها.

بالمقابل يجب التعجيل في إيجاد أراض تملكها الدولة لإقامة المناطق الصناعية داخل السلطات المحلية العربية ومنح هذه المناطق مكانة منطقة ذات أفضلية, إضافة الى تهيئة البنية التنظيمية لرعاية هذه المناطق الصناعية.
قد تستغرق خطوة كهذه بضع سنوات لكنها تستلزم تحضيرات خاصة من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

المصادر

موقع وزارة الصناعة والتجارة على الإنترنت www.tamas.gov.il

وزارة الصناعة والتجارة.

ملحق رقم 1:

مساحات معروضة للتسويق تقع ضمن إشراف ومعالجة وزارة الصناعة والتجارة 2003.

رقم	المنطقة الصناعية	المساحة الصناعية (دونم)	رقم	المنطقة الصناعية	المساحة الصناعية(دونم)
سلطات يهودية			سلطات عربية		

1	أفشالوم	193	1	أبو سنان	39
2	أوفكيم	1,149	2	إكسال	77
3	إيلات	469	3	البعينة- نجيدات	42
4	إيلان ن.شحروت	373	4	جولس	90
5	ألون تافور	1,244	5	الجش	41
6	أشكلون دروم	1,533	6	زرزير	34
7	أشكلون تسافون	1,449	7	حورا	72
8	بئر السبع دروم	2,093	8	طوبا-زنغريا	16
9	بئر السبع-عيمق ساره	1,574	9	طمرة	276
10	بيت شآن	326	10	يركا	20
11	بني يهودا	123	11	كفر كنا	191
12	غورن	209	12	المغار	106
13	جليل تحتون	577	13	سخنين	153
14	ديمونا	1,693	14	عيلوط	33
15	حتصور هجليليت	279	15	عيلبون	45
16	طبريا	159	16	عروعير	39
17	يروشلايم-هار حوتسفيم	185	17	رامة-ساجور	53
18	يروشلايم-عطاروت	912	18	رهط	200
19	يكنعام	206	19	سيغيف شالوم	195
20	يروحام	1,430	20	شفاعمرو	15
21	كرميئيل	1,695			

903	مجدال هعيميق	903	سلطات محلية مختلطة		
23	مشور روتم	14,943	1	بارليف	739
24	متسبيه ريمون	877	2	معالوت-ترشيحا	445
25	مركاز سبير	199	3	ترديون	302
93	نهاريا	93	مديريات مشتركة		
27	نوعام	683	1	دلتون	434
28	نتيفوت	454	2	تصاحار	513
29	عومر	349	3	تسيبوريت	860
318	عزاتا	318	مجالس صناعية		
31	عفولة	522	1	رمات حوفاف	11,383
32	عراد	2,816	2	تيفين	1,043
33	بارك-تسفائيم	451			
34	بارك صناعات روتم	140			
35	تسفات	289			
36	كتسرين	772			
37	كريات شمونه	1,471			
38	كريات غات	3,906			
39	رمات نيغيف	342			
40	سغي-2000	342			
41	سديروت	614			
42	شلومي	239			
43	شاعر هنيغيف	250			

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

متابعة

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة, في الشركات الحكومية وفي جهاز المحاكم

المحامي علي حيدر*

مقدمة:

تعهدت دولة اسرائيل بشكل صريح بالعمل من أجل توفير أماكن عمل لأبناء وبنات الوسط العربي في أعلى المستويات في سلك الخدمة الرسمية والجماهيرية, إضافة الى تعهدها بدراسة المشاكل التي يعاني منها المواطنون العرب من أجل العمل على إيجاد الحلول الملائمة. تشكل هذه الوعود المقطوعة جزءا من الخطوط الاساسية لحكومتي اسرائيل الاخيرتين, برئاسة أريئيل شارون , في الفصل الذي يتطرق لمكانة المواطنين العرب في اسرائيل[1].

وستتعرض هذه الدراسة الحالية لقضية التمثيل المنقوص للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة وفي الشركات الحكومية. وهذه القضية هي من اكثر القضايا إلحاحا بالنسبة للمواطنين العرب, لكونها تقف حجر عثرة امام فرص تقدمهم في العديد من المجالات الجماهيرية ولكونها ذات علاقة بمكانتهم كمواطنين وكأبناء اقلية في الدولة. ولا شك ان بذل المجهود الحقيقي لحل هذه القضية سيؤثر على معالجة مسائل إضافية تواجهها الاقلية العربية في اسرائيل.

ولا تشكل تصريحات الحكومة المذكورة اعلاه الركيزة الوحيدة لمطلب المساواة في التمثيل في سلك خدمة الدولة. إذ يلزم القانون الذي صودق عليه في العام 2000 الحكومة بتقوية التمثيل الملائم للعاملين العرب في سلك خدمة الدولة في كل المستويات والمجالات المهنية وفي كل الوزارات والوحدات التابعة[2]. ويلزم هذا القانون إضافة للحكومة جميع الوزارات الحكومية والوحدات الملحقة ومامورية خدمة الدولة, كل في مجاله, على اتخاذ الخطوات المطلوبة وتبعا لحيثيات الواقع, من اجل تحقيق وتشجيع التمثيل الملائم للعرب. ويخول هذا القانون الحكومة بتخصيص وظائف عينية لمرشحين مؤهلين من صفوف الجمهور العربي. كما تلتزم الوزارات الحكومية والوحدات الملحقة بتقديم تقرير سنوي حول تنفيذ تعليمات القانون بالاضافة الى توفير المعطيات حول تمثيل المواطنين العرب.
ويسري قانون التعيينات على كل طرق القبول والترقية في العمل, بما في ذلك التعيين عن طريق المناقصة, او التشغيل بدون مناقصة والتعيين الفعلي. وتلقى مهمة تطبيق هذا القانون على مأمور خدمة الدولة, الذي يلزمه القانون بتقديم

---

* الكاتب هو مدير برنامج التفضيل المصحح في جمعية سيكوي, ويعمل هذا البرنامج بمشاركة المركز اليهودي–العربي للتخطيط الاقتصادي.

[1] هآرتس 14أ من تاريخ 27.2.03

[2] تعديل رقم 11 لقانون خدمة الدولة(تعيينات)–1959, الذي يكفل تمثيلا ملائما للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة, تمت المصادقة عليه في الكنيست في تاريخ 18.12.2000.

توصيات سنوية للحكومة حول الاهداف التي يتعين على الحكومة تحديدها من أجل تطبيق القانون. كما يلتزم المأمور بتقديم تقرير سنوي حول تطبيق القانون لكل من الحكومة ولجنة القانون والدستور والقضاء التابعة للكنيست[3].
وينص قانون الشركات الحكومية على منح التمثيل الملائم للجمهور العربي في تركيبة مجالس إدارات الشركات الحكومية . ويفرض هذا القانون على الوزراء تعيين مدراء في مجالس الادارات من صفوف هذا الجمهور إذا ما كانت الظروت مواتية, حتى يتم تحقيق التمثيل الملائم للجمهور العربي[4].

في قرار حكم جمعية حقوق المواطن ضد دولة اسرائيل وآخرين حدد القاضي زمير ما يلي:
" الوظائف في سلك خدمة الدولة هي الأخرى موارد دولة, وهي موارد مهمة للغاية, إذ تحمل في طياتها إمكانية التأثير في قضايا عديدة, بما في ذلك توزيع الموارد المالية وغير ذلك. لذا ينص مبدأ المساواة على تخصيص الوظائف بدون تمييز بين اليهود والعرب. ويعني هذا الأمر أنه لا يحق منع تعيين شخص ما لوظيفة معينة من قبل الدولة لسبب كونه عربيا".

وسنحاول ضمن هذا الإطار الضيق فحص تنفيذ الحكومة لتعهداتها, وما إذا بذلت مجهودا في تحقيق هذه الوعود؟ وهل تقوم الحكومة بتطبيق القوانين التي تضمن تمثيلا ملائما للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة وفي مجالس إدارة الشركات الحكومية؟ وسنقوم إضافة لذلك بفحص تمثيل المواطنين العرب في جهاز المحاكم.

سلك خدمة الدولة ومجالس إدارة الشركات الحكومية والجهاز القضائي ليست سوى أمثلة على تفاقم المشكلة في القطاعات الاخرى, مثل المؤسسات الرسمية والسلطات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي والجهاز المصرفي والاجهزة الجماهيرية والرسمية الأخرى.

تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة

[3] أقامت لجنة القانون والدستور والقضاء في دورة الكنيست الـ15 لجنة فرعية لمتابعة دمج المواطنين العرب في خدمة الدولة وفي مجالس إدارات الشركات الحكومية وفي الجهاز القضائي والسلطات المحلية وفي صفوف عاملي الكنيست. وعقدت هذه اللجنة التي رأسها عضو الكنيست طلب الصانع 4 جلسات فقط. وخصصت الجلسة الأولى لموضوع تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة والثانية لمجالس إدارات الشركات الحكومية والثالثة لتمثيل المواطنين العرب في وزارة العدل والجهاز القضائي, اما الجلسة الرابعة فقد خصصت لتمثيل المواطنين العرب في اللواء الجنوبي. كلنا امل ان تقيم الكنيست في دورتها الحالية لجنة كهذه لتقوم بمتابعة تطبيق القوانين وتدعم موضوع تمثيل المواطنين العرب.

من الجدير بالذكر انه وابتداء من شهر كانون الثاني 2002 توقف استيعاب العاملين الجدد في سلك خدمة الدولة بسبب التقليص في ميزانية الدولة. وبالرغم من ذلك أقيمت لجنة الحالات الاستثنائية التي تقوم بفحص الطلبات المستعجلة التي تقدمها الوزارات الحكومية لإشغال الوظائف الحيوية بمرشحين من خارج سلك خدمة الدولة. وفي اعقاب الجلسة الاولى لهذه اللجنة الفرعية التي عقدت في تاريخ 7.2.02 أرسلت السيدة هينيا ماركوفيتش, رئيسة قسم التنظيم والرقابة في مامورية خدمة الدولة رسالة دورية لنواب المدراء في مديرية القوى البشرية في الوزارات الحكومية ولنواب مديري الوحدات الملحقة للإدارة والقوى البشرية واخبرتهم انه" ابتداء من تاريخ 1.2.02 على كل وزارة تتوجه للجنة الحالات الاستثنائية بطلب استيعاب العاملين بواسطة اللجنة أن تخصص 10% من مجموع الوظائف لأبناء الاقليات".

[4] تعديل رقم 11 لقانون الشركات الحكومية– 1975, صودق عليه في الكنيست بتاريخ 30.5.02, كتاب القوانين .... 207.

يتضح من "تقرير تلخيصي– دمج العرب والدروز في سلك خدمة الدولة في العام 2002"، الذي قامت مأمورية خدمة الدولة بتحضيره، أنه تم في العام 2002 تشغيل 3,440 موظفا عربيا في سلك خدمة الدولة, من أصل 56,362 موظفا وعاملا. ويشكل هؤلاء 6.1% من مجموع العاملين في سلك خدمة الدولة[5].

ويشمل هذا العدد موظفي الوزارات الحكومية نفسها ولا يشمل موظفي الشركات الحكومية والعاملين في سلك التعليم في وزارة التربية والتعليم وعاملي خدمة التشغيل وعاملي مؤسسة التأمين الوطني وعاملي السلطات الحكومية المختلفة.

رسم رقم 13

موظفون وعمال يهود وعرب في سلك خدمة الدولة

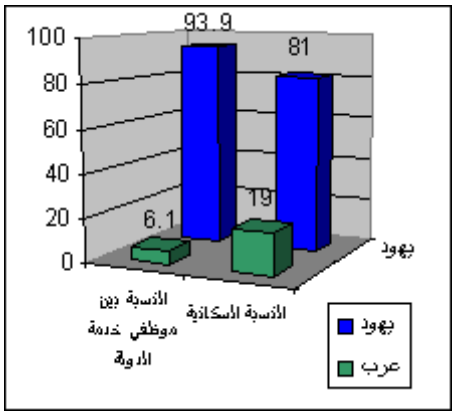

جدول رقم 11: الزيادة في عدد العاملين في سلك خدمة الدولة بشكل عام وفي صفوف المواطنين العرب العاملين في سلك خدمة الدولة (بأرقام مطلقة وبالنسب المئوية)

العام	مجموع الموظفين العرب	مجموع العاملين في سلك خدمة الدولة	% عرب من موظفي خدمة الدولة
1992	1,117	53,549	2.1
1993	1,369	53,914	2.5
1994	1,679	55,278	3
1995	1,997	56,183	3.5
1996	2,231	56,809	4
1997	2,340	57,286	4.1
1998	2,537	57,580	4.4
1999/10	2,818	58,115	4.8
2001/4	3,128	54,337	5.7

[5] تشمل هذه المعطيات المسلمين غير العرب(وأغلب الظن ان الحديث يدور هنا عن الشراكسة: 59 موظفا ونسبتهم 7.1% وسيحيين غير عرب وأغلب الظن انهم من الروس وعددهم 155 موظفا ويشكلون نسبة 4.5%).

2001/12	3,176	55,886	5.7
2002/12	3,440	56,362	6.1

تعكس قراءة المعطيات صورة قاتمة للغاية: في العقد الأخير, ارتفع التمثيل العربي في سلك خدمة الدولة بنسبة 4% فقط, إذ وصل في العام 1992 الى 2.1% ويصل اليوم الى 6.1% . وما يعنيه هذا الأمر أنه إذا ما اخذنا بالحسبان ان نسبة التكاثر الطبيعي ستبقى على ما هي عليه الآن, وأن نسبة السكان العرب لن تتغير هي الاخرى (19%)[6],فسيمضي 30 عاما الى أن تلائم نسبة المواطنين العرب الذين يعملون في سلك الدولة نسبة العرب في الدولة.

ويتضح أيضا من معطيات مأمورية الدولة أنه تم في العام 2002 استيعاب 431 موظفا عربيا في سلك خدمة الدولة من أصل 4,192(10.3%) الذين تم استيعابهم في نفس العام, مقابل 402 من المستخدمين من أصل 4,780 (8.4%) الذين تم استيعابهم في العام 2001. في المقابل, في العام 2000 وقبل إدخال التعديل على قانون خدمة الدولة وصلت نسبة الموظفين العرب الذين تم استيعابهم في سلك خدمة الدولة الى 8.9% أي 306 من أصل 3,428 موظفا جديدا تم استيعابهم في تلك السنة[7] . وتشير المعطيات الى ان السنة الماضية شهدت ارتفاعا طفيفا وغير ذي أهمية في استيعاب الموظفين العرب في سلك خدمة الدولة مقارنة بالوضع الذي ساد قبل تعديل القانون. وكان بالامكان التوقع انه وبمضي سنتين على إدخال التعديل أن يحصل ارتفاع ملحوظ على استيعاب العرب في سلك خدمة الدولة. عمليا ومع انتهاء السنة الأولى منذ إدخال التعديل، فقد حصل تراجع في عدد العاملين مقارنة بالسنة التي سبقت التعديل. وبالرغم من الجهد الذي يبذله قسم التنظيم والرقابة في مأمورية خدمة الدولة من اجل تغيير الوضع, ما زال تمثيل المواطنين العرب بعيدا عما يجب ان يكون عليه الامر.

جدول رقم 12:توزيع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة حسب مكانة القوى البشرية (بالارقام المطلقة وبالنسب المئوية)

العام	المكانة في القوى البشرية	مؤقت	عقود	مثبتون	في مرحلة التخصص	المجموع
نيسان2001	عدد العاملين العرب	21	1,106	1,902	99	3,128
	النسبة من مجموع العاملين العرب في خدمة الدولة	1	35	61	3	%100
	مجموع العاملين في سلك خدمة الدولة	423	13,827	40,159	1,393	55,802

[6] معطيات دائرة الاحصاء المركزية, ستاتيستيكال 26 . في نهاية العام 2001 وصل عدد السكان العرب في اسرائيل الى 1.2 مليون نسمة, اي ما يعادل نسبة 19% من السكان في اسرائيل(يشمل هذا الرقم سكان شرقي القدس وسكان هضبة الجولان), بحسب توقعات دائرة الاحصاء المركزية سيصل التعداد السكاني للعرب في العام 2020 الى حوالي مليوني نسمة, أي ما يعادل نسبة 21% الى 24%.

[7] هآرتس, تاريخ 23.1.02.

	النسبة من مجموع العاملين	1	25	72	2	%100
كانون الثاني 2003	عدد العاملين العرب	40	1,225	2,078	97	3,440
	النسبة من مجموع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة	1.2	35.6	60.4	2.8	%100
	عدد عاملي سلك خدمة الدولة	252	13,790	40,929	1,020	55,986
	النسبة من مجموع العاملين	0.45	24.63	73.1	1.81	%100

يدل الجدول رقم 12 على ان الفجوة الكبيرة في مكانة الموظفين المثبتين وأولئك الذين يعملون بعقود شخصي ة ما زالت قائمة, وما زالت نسبة العاملين العرب المثبتين أقل من نسبة مجموع العاملين المثبتين في خدمة الدولة. بالمقابل فإن نسبة العاملين العرب الذين يعملون بموجب عقد شخصي مازالت اكبر من نسبة مجموع الذين يعملون بعقود شخصية بشكل عام. يعتبر التثبيت أو احتمال الحصول على تثبيت من العوامل المهمة في جذب الافراد للعمل في سلك خدمة الدولة. وبحسب هذه المعطيات فإن حظوظ العرب في الحصول على تثبيت في سلك خدمة الدولة أقل من حظوظ اليهود.

جدول رقم 13: توزيع العاملين العرب حسب الوظائف المعيارية وغير المعيارية
(بأرقام مطلقة وبالنسب المئوية)

العام	عاملون بوظائف معيارية	عاملون بوظائف غير معيارية	مجموع العاملين	نسبة العاملين بوظائف معيارية	نسبة العاملين بوظائف غير معيارية	االمجموع بالنسب المئوية
2000/1	1,930	905	2,835	68	32	100
2001/1	1,860	1,137	2,997	62	38	100
2002/1	1,978	1,198	3,176	62.3	37.7	100
2003/1	2,078	1,362	3,440	60	40	100

تشير قراءة متفحصة لتوزيع العاملين العرب حسب الوظائف المعيارية وغير المعيارية , على امتداد السنوات الثلاث الاخيرة ,إلى أن هناك هبوطا في عدد اصحاب الوظائف المعيارية. (أنظروا الجدول رقم 13).

يحمل 1,222 من العاملين العرب شهادات جامعية ويشكلون 35.5% من مجموع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة (577 من حملة الـــ B.A و 183 من حملة شهادة الـــM.A و462 من حملة شهادة الدكتوراه وجميعهم اطباء).
2332 من العاملين العرب في سلك خدمة الدولة يحملون شهادات ثانوية وجامعية ويشكلون 65% من مجموع العاملين العرب. مقابل شهر نيسان 2001, حيث شكل اصحاب الشهادات الثانوية والعليا 60.8%

جدول رقم 14: العاملون العرب في سلك خدمة الدولة حسب الوزارات الحكومية بأرقام مطلقة وبالنسب المئوية

الوزارة	عدد العاملين العرب	نسبتهم من مجموع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة	ملاحظات
الصحة	2,207	64.15	بما في ذلك المستشفيات ومكاتب الصحة
الشؤون الدينية	298	8.66	
المالية	216	6.27	يشمل الوحدات الملحقة
العمل والرفاه	190	5.52	يشمل الوحدات الملحقة
التربية والتعليم	118	3.43	يشمل الوحدات الملحقة
وزارة العدل	180	5.23	يشمل إدارة المحاكم
وزارات اخرى	231	6.71	
المجموع	3440	100	

يعمل 3,209 من الموظفين العرب والذين يشكلون نسبة 93% من مجموع الموظفين العرب في ست وزارات حكومية فقط. ويعمل 2,207 من العاملين العرب –64%– في وزارة الصحة, بما في ذلك المستشفيات الحكومية. وما زال تمثيل المواطنين العرب في باقي الوزارات هامشيا ويقترب في الكثير من الاحيان نحو الصفر.

لا يعمل في وزارة الاتصالات أي عامل عربي, وفي وزارة الامن الداخلي هنالك عامل عربي واحد وفي وزارة البنى التحتية القومية يعمل مواطنان عربيان فقط.

في السنتين الاخيرتين هنالك ارتفاع ملحوظ في عدد العاملين العرب في وزارة العدل, ويعزى الامر الى نقل جهاز المحاكم الشرعية من وزارة الاديان الى وزارة العدل. وفي المقابل لم يرتفع عدد العاملين العرب في وزارت العمل والرفاه الاجتماعي, وتقلص عددهم في وزارة التربية والتعليم بتسعة موظفين. ولا يوجد أي مدير عام عربي في أي من الوزارات الحكومية. ونائب المدير العام الوحيد يعمل في وزارة الثقافة وتم تعيينه من قبل الحكومة السابقة.

ما زال معظم المواطنين العرب يشغلون وظائف فرعية وتلك التي لا يستطيع اشغالها سواهم, وتقع معظمها بالقرب من اماكن سكناهم. وما زال تمثيلهم في الوزارات الحكومية الرئيسية التي تتواجد في القدس, حيث يتم تحديد السياسات العامة وتتخذ القرارت المهمة والمصيرية, هامشيا وينحو نحو الصفر. وتشير المعطيات المتوفرة لدينا الى استعداد المئات من المرشحين نقل مكان سكناهم الى القدس او منطقة المركز في حال عرضت عليهم وظيفة تلائم قدراتهم.

هنالك اهمية قصوى في عملية اتخاذ القرارات وتحديد السياسات العامة. ولا يقتصر ذلك على توفير مصادر الرزق والتحقيق الذاتي للاكاديميين الموهوبين والمهرة, بل يتعدى ذلك الى حق مواطني الدولة المشاركة في إدارتها بمن فيهم المواطنون العرب. إضافة لذلك لا شك في أن وجود مواطنين عرب في مراكز صنع القرار وتحديد السياسات سيقود نحو تغيير جذري في وضع المساواة مع اليهود.

تشير المعطيات الى ان معظم المواطنين العرب الذين يعملون في سلك خدمة الدولة يشغلون وظائف مهنية وخصوصا في مجال تقديم الخدمات الطبية والرفاه والتعليم والدين, ويغيبون عن المراكز المهمة التي تحدد السياسات العامة. ويبرز غيابهم عن الوزارات ذات التأثير الكبير على مستقبل الدولة مثل وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العلوم ووزارة المواصلات وجودة البيئة والبنى التحتية القومية والبناء والاسكان والسياحة والإتصال, وفي الوحدات الملحقة، مثل قسم الاشغال العامة (ماعتس) ودائرة أراضي إسرائيل. ولا تشير المعطيات الى تغير يذكر في هذا التوجه العام. وما زال المواطنون العرب يعانون من عمليات الاقصاء عن الوظائف الكبيرة في سلك خدمة الدولة. ويتم دمجهم في الوظائف المتدنية التي لا تعتبر جزءا من الطواقم التي تتخذ القرارات بينما يتم إقصاؤهم عن المناصب التي قد تمكنهم من اتخاذ القرارات وتطوير المبادرات والمخططات, أو تطبيق الافكار ذات التأثير على مجمل مواطني الدولة.

تمثيل النساء العربيات في سلك خدمة الدولة

يصل عدد النساء العربيات اللواتي يعملن في سلك خدمة الدولة الى 1,316 عاملة[8], ويشكلن 38.3 % من مجموع العاملين العرب في سلك خدمة الدولة. ويصل عدد النساء في سلك خدمة الدولة بشكل عام الى 43,938 (62.4%)[9], أي ضعفي نسبة النساء العربيات العاملات في سلك خدمة الدولة.

342 من العربيات اللواتي يعملن في سلك خدمة الدولة يحملن شهادات اكاديمية (252 يحملن الشهادة الجامعية الأولى, و56 يحملن الشهادة الجامعية الثانية وتحمل 128 منهن شهادة الدكتوراة) ويشكلن 38.3% من مجموع العاملات العربيات. ويشكلن إضافة الى ذلك 35.3% من مجموع العاملين العرب الذين يحملون الشهادة الاكاديمية.

838 من العاملات العربيات في سلك خدمة الدولة يحملن الشهادات الثانوية أو الجامعية ويشكلن 71.2% من مجموع العاملات العربيات.

---

[8] يشمل هذا العدد 17 عاملة مسلمة غير عربية ويشكلن 1.3% من مجموع العاملات العربيات في سلك خدمة الدولة كما ويضم هذا العدد 104 عاملات مسيحيات غير عربيات(7.9%).

[9] معطيات 30.11.02

وبالرغم من ارتفاع معين في عدد العربيات اللواتي انضممن الى سلك خدمة الدولة, ما زالت نسبتهن في سلك خدمة الدولة بعيدة عن نسبة النساء اليهوديات (62.4%).

جدول رقم 15: العاملات العربيات في سلك خدمة الدولة حسب الوزارات الحكومية (بأعداد مطلقة وبالنسبة المئوية)

الوزارة	عدد النساء العربيات	من مجموع النساء العربيات في سلك خدمة الدولة
الصحة	1,078	81.9
العمل والرفاه الاجتماعي	71	5.39
التعليم والتربية	36	2.73
المالية	35	2.65
وزارة العدل وإدارة المحاكم	45	3.41
وزارة الزراعة	16	1.21
الوزارات الأخرى	35	2.65
المجموع	1316	100

1,281 من العاملات العربيات اللواتي يشكلن 97.3% من العاملات العربيات يعملن كباقي العاملين العرب في ست وزارات حكومية. 82% منهن يعملن في وزارة الصحة.

تخلو الوزارات التالية بشكل مطلق من العاملات العربيات: العلوم, الخارجية, الامن الداخلي, المواصلات, البنى التحتية القومية, البناء والاسكان والسياحة والإتصال . وهنالك موظفة عربية واحدة في كل من وزارتي الاديان وجودة البيئة, وفي وزارة التجارة والصناعة وفي الوحدة الملحقة في دائرة أراضي إسرائيل هنالك عاملتان عربيتان.
من أجل تنفيذ وتطبيق قانون خدمة الدولة (التعيينات) هناك حاجة لإقامة وحدة منفصلة في مأمورية خدمة الدولة وتمنح صلاحية المعالجة الحصرية لقضايا تمثيل ودعم المواطنين العرب. وعلى هذه الوحدة ان تخضع بشكل مباشر لمأمور خدمة الدولة,إضافة إلى ذلك هنالك حاجة لتعيين مسؤول عن تمثيل ودعم المواطنين العرب في كل الوزارات والوحدات الملحقة بحيث يخضع هذا المسؤول مباشرة لمدير عام الوزارة, وعلى هذه الوحدة وهؤلاء المسؤولين أن يستثمروا كل طاقتهم في موضوع رعاية الشؤون الخاصة للمواطنين العرب الذين يعملون في خدمة الدولة, ويقومون بالتنسيق بين الوزارات المختلفة. وسيقوم هذا الجهاز بترجمة ما ينص عليه القانون الى لغة الفعل ويترجم التصريحات الى خطة عمل قابلة للتطبيق. من الجدير بالذكر ان هذه الترتيبات تم تنفيذها بالنسبة للنساء والاشخاص ذوي المحدوديات ضمن إطار مأمورية مساواة الاشخاص ذوي المحدودية التي تعمل من خلال وزارة العدل.

تمثيل المواطنين العرب في الشركات الحكومية

تشير إحصائية أجرتها سلطة الشركات الحكومية في تاريخ 9.3.03 حول الشركات الحكومية, والشركات التابعة لها والشركات المختلطة , ان هنالك 116 شركة كهذه في اسرائيل. وهنالك تمثيل للمواطنين العرب كمدراء في مجالس الادارة في 33 من هذه الشركات ويغيب العرب بشكل مطلق عن الـــ83 شركة الباقية. ويشير التقرير أيضا الى وجود 38 مديرا عربيا في مجالس الادارة من أصل 641 مديرا ويشكل هؤلاء نسبة 5.9% فقط من المجموع العام للمدراء. ومن مجموع المدراء العرب هنالك 6 نساء فقط, أي ما يعادل أقل من 1% من مجموع المدراء. وارتفع عدد النساء العربيات في السنتين الاخيرتين بمديرة واحدة فقط.

يضمن تعديل لقانون الشركات الحكومية أدخل قبل ثلاثة أعوام ان يكون هناك تمثيل ملائم للجمهور العربي في مجالس إدارات الشركات الحكومية. وبالرغم من الزيادة المعينة في تمثيل الجمهور العربي في هذه المجالس في السنتين الاخيرتين, لا يتم تطبيق قانون الشركات الحكومي بشكل مرض, ويعود ذلك لأسباب منها أن الوزراء المسؤولين عن التعيينات لا يبذلون الجهد اللازم من اجل زيادة عدد الممثلين العرب في مجالس إدارات الشركات الحكومية.

وقامت محكمة العدل العليا في الآونة الأخيرة بإسقاط دعوى رفعها مركز عدالة ضد رئيس الحكومة وآخرين[10]. وكان موضوع الدعوى زيادة تمثيل النساء والرجال من ابناء الجمهور العربي في مجالس إدارة الشركات الحكومية. وتم إسقاط الدعوى بالإعتماد على تصريح رئيس الحكومة والوزراء بشأن مواصلة العمل على تحقيق التمثيل الملائم لأبناء وبنات الجمهور العربي في صفوف المدراء من قبل الدولة. وبالرغم من ذلك حرصت المحكمة على ذكر ما يلي:
" تقع على عاتق المدعى ضدهم مهمة إيجاد المرشحين الملائمين من صفوف الجمهور العربي.هذا الواجب هو جزء من الواجبات الفرعية الملقاة عليهم انطلاقا من البندين 18 أ و 18 أ1 ...وانطلاقا من هذا الواجب عليهم اتخاذ الخطوات المعقولة من أجل ايجاد الرشحين الملائمين. ولا تستعمل الصعوبات الموضوعية في إيجاد المرشحين حجة من قبل المدعى ضدهم إذا لم تؤد هذه الصعوبات بالمجيبين إلى بذل مجهود اكبر للوصول الى هؤلاء المرشحين. وتقع مسؤولية إثبات بذل الجهود على المدعى ضدهم...وعليهم الاستمرار في بذل الجهود المعقولة من اجل الاستمرار في إيجاد المرشحين الملائمين من قبل الجمهور العربي....ومن المعقول انه وبمرور فترة إضافية سينجح المدعى ضدهم في إيجاد مرشحات ومرشحين إضافيين في صفوف الجمهور العربي , الذين يستطيعون تبوء مناصب مدراء في مجالس الادارة من قبل الدولة. هذه هي النتيجة المنطقية لبذل الجهود التي يجب عليهم بذلها.إنطلاقا من ذلك يجب توقع زيادة تمثيل أبناء وبنات الجمهور العربي في تركيبة مجالس إدارات الشركات الحكومية. وإذا لم يحصل هذا الامر ستفتح ابواب هذه المحكمة مرة اخرى أمام المدعية".

رسم رقم 14

[10] قرار محكمة العدل العليا 10026/01 عدالة ضد رئيس الدولة وآخرين (لم ينشر بعد), قام رئيس المحكمة القاضي براك بالاعلان عن هذا القرار في تاريخ 2.4.03

مدراء عرب ويهود في مجالس الادارة (بالنسب المئوية)

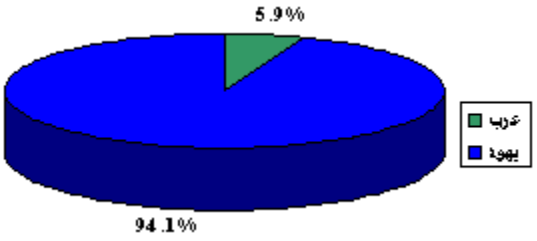

جدول رقم 16: نساء عربيات ويهوديات في مجلس إدارات الشركات الحكومية (بالأعداد المطلقة والنسب المئوية)

	نساء عربيات	نساء يهوديات	
عدد المديرات	6	214	220
النسبة من مجموع المدراء	0.94	33.39	34.32
النسبة من مجموع النساء	2.72	97.28	100

جدول رقم 17:قائمة الشركات التي يشغل فيها العرب وظائف مدراء في مجالس إداراتها(بالإرقام المطلقة)

اسم الشركة	عدد المدراء العرب	الحد الاقصى من المدراء
شركة خدمات جودة البيئة	1	15
الشركة الحكومية للميداليات والعملة	2	13
نخسي مي	1	9
عنبال شركة تأمين	1	11
صندوق الاستكمال للعمال الاجتماعيين	1	5
صندوق الاستكمال للهندسيين والفنيين	1	5
صندوق الاستكمال لموظفي الدولة في التدريج الموحد	1	7
شركة نيخسي حايل	1	7
جمعية تربوت هديور	1	13
شركة تطوير الرملة واللد	1	11
عميدار	3	20

عاريم	1	13
شكمونا	1	8
شركة المراكز الجماهيرية	2	25
هكفار هياروك	1	9
أغريكسكو	1	9
صندوق تامين الاضرار البيئية	1	14
أوتسار مفعالي يام	1	9
إل عال	1	15
سلطة التربية والتأهيل البحري	1	5
نتيفي أيالون	1	7
شارع عابر إسرائيل	1	11
لروم فنادق	1	10
شركة صناعة الاغذية للطيران	1	9
شركة المصالح السياحية والخدمات الجوية	1	15
الشركة الحكومية للسياحة	1	18
شركة تطوير عكا القديمة	1	11
الشركة الاسرائيلية لتأمين مخاطر التجارة الخارجية	1	13
الشركة الاسرائيلية للإستهلاك	1	11
بيزك	1	19
بيزك – دولي	1	11
بيوك– كول للإتصالات	1	11
شركة الكهرباء	2	21
المجموع	**38**	**390**

الجهاز القضائي

تم عرض المعطيات على اللجنة الفرعية للجنة الدستور والقانون والقضاء التي تتابع تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة والشركات الحكومية والسلطات المحلية وفي صفوف العاملين في الكنيست.

وتشير معطيات شهر ايار 2000 الى ما يلي:

قضاة ومأمورو تسجيل:

- هنالك 27 قاضيا عربيا من أصل 484 قاضيا, ويشكل هؤلاء نسبة 5% من القضاة في إسرائيل (سبعة قضاة في المحاكم اللوائية, 19 قاضيا في محاكم الصلح وواحد في محكمة العمل اللوائية)
- هنالك 8 مأموري تسجيل من اصل 73 , ويشكلون 10% من مجموع مأموري التسجيل.

رسم رقم 15

قضاة عرب ويهود (بالنسب المئوية)

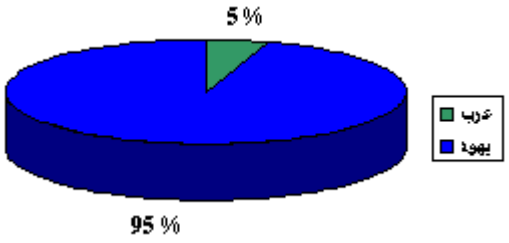

الموظفون الاداريون:

هنالك 117 موظفا إداريا عربيا في الجهاز القضائي من اصل 3,182 موظفا ويشكلون نسبة 3.67%. ومن أصل 706 موظفات صف على الحاسوب اللواتي يعملن مع القضاة هناك 5 موظفات عربيات يعملن في لوائي حيفا والناصرة. ولا توجد أية موظفة صف عربية في الالوية الأخرى.

رسم رقم 16

الموظفون الاداريون العرب واليهود في الجهاز القضائي(بالنسب المئوية)

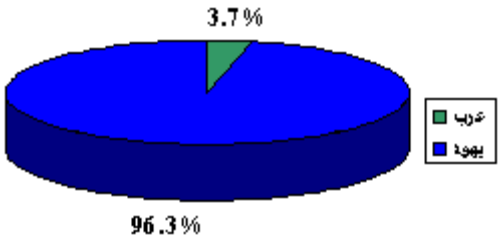

هذه المعطيات ابعد ما تكون عن التمثيل الملائم, لكن قانون سلك خدمة الدولة (التعيينات) لا يسري على تعيين القضاة. إذ أن القضاة ليسوا موظفي دولة ويتم تعيينهم بواسطة لجنة تعيين القضاة المكونة من ممثلي محكمة العدل العليا

والحكومة والكنيست ونقابة المحامين ولا يوجد بين اعضائها أي ممثل عربي. وينبغي على ضوء النقاش الجماهيري الحاد حول توسيع صفوف اللجنة وضم أعضاء جدد اليها (كأعضاء من صفوف الأكاديمية الاسرائيلية) إيجاد الوسيلة التي تكفل تمثيلا للجمهور العربي في تركيبة اللجنة. ويجب اضافة ذلك الى الدعوة لتمثيل القطاعات المختلفة في محكمة العدل العليا, التي تمخض عنها تقرير لجنة ترتيبات تعيين القضاة برئاسة القاضي يتسحاق زمير.

ووعد وزير العدل يوسف(طومي) لبيد عند تسلمه لمنصبه الجديد أنه سيتم خلال فترة وزارته تعيين قاض عربي لمحكمة العدل العليا. وتم مؤخرا (نيسان 2003) تعيين القاضي سليم جبران كقاض فعلي في محكمة العدل العليا. ولم يتم منذ قيام الدولة تعيين قاض عربي ثابت في محكمة العدل العليا لذا نتأمل أن يتحول تعيين القاضي جبران لتعيين ثابت. ويحدونا الامل أيضا بتعيين قضاة عرب من ذوي الكفاءات المهنية والمؤهلات في المحاكم المختلفة (السير, الشبيبة, العمل, القضايا العائلية والدعاوى الصغيرة)

استنتاجات

يعبر التمثيل الناقص للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة بشكل صارخ عن مكانتهم الهامشية في القطاع العام. وبالرغم من الوعد الذي تم قطعه في وثيقة الاستقلال بتوفير "المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية " لجميع مواطني الدولة , وعلى الرغم من دعوة الموقعين على الوثيقة لسكان الدولة العرب المشاركة في بناء الدولة " على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية وعلى أساس التمثيل الكامل في كل مؤسساتها" وعلى الرغم من سن القوانين التي تكفل تمثيل المواطنين العرب في المؤسسات الرسمية, وقرارات حكم محكمة العدل العليا التي شددت على أهمية توزيع الموارد وبضمنها وظائف القطاع العام بشكل متساو, وعلى الرغم من الوعود المتكررة للحكومات المتعاقبة بتصحيح الإجحاف التاريخي في المسالة التي تعالجها هذه الدراسة, لم يحصل أي تحسين ملحوظ في قضية تمثيل العرب في القطاع العام.

وحتى عندما يتم توظيف المواطنين العرب في الاجسام الرسمية, يتم تعيينهم في المستويات المتدنية التي تغيب عنها قدرة التأثير. وتستحق قضية تطبيق حق المواطنين العرب في المساواة الكاملة والتمثيل في القطاع العام وخصوصا في الوظائف المهمة ان تصبح الشغل الشاغل لأصحاب القرار في الحكومة.

يجب تطبيق القوانين التي تضمن تمثيلا ملائما ويجب ترجمة الوعود الحكومية الى برامج عمل عينية, والابتعاد عن المعادلات الفضفاضة والمبهمة. وعلى الحكومة الحالية تطبيق الوعد الذي اشتملته خطوطها الاساسية , أن تعمل من اجل خلق فرص عمل لابناء الوسط العربي في سلك الخدمة الرسمية والجماهيرية وعلى أعلى المستويات.

وعلى الحكومة الاهتمام بتمثيل المواطنين العرب في الهيئات الحكومية المختلفة وفي المؤسسات الرسمية وفي اللجان الجماهيرية وفي مؤسسات التعليم العالي (كأعضاء في السلك الاكاديمي وأعضاء في السلك الإداري), وفي لجان المناقصات والتعيينات وفي اللجان المسؤولة عن توزيع الموارد.

تمثيل المواطنين العرب في المؤسسات الرسمية لا يلبي ضرورة إيجاد اماكن عمل للأفراد، الذين لا يجدون مصدر رزق في اماكن اخرى فحسب, بل يخلق مشاركة المواطنين العرب الحقيقية في تخطيط مستقبل الدولة والتأثير على تحديد الاهداف وتوزيع الموارد. وسيساعد دمج الخبراء العرب من أصحاب الخبرة والتجربة على ترجمة الوعود الى خطط قابلة للتطبيق.

ويعتبر التمثيل الناقص للعرب في القطاع العام سببا في العقبات التي تواجه الاكاديميين العرب الذين ينهون دراستهم، ويبحثون عن فرص عمل تتلاءم مع قدراتهم. لذا يجب على الحكومة بناء الخطط والبرامج الخاصة من اجل استيعاب الاكاديميين العرب والمبادرة لخلق فرص عمل جديدة, لم يطرقها المواطنون العرب حتى الآن. وتلقى على عاتق الدولة بالإضافة الى ذلك، مهمة بناء مسارات تاهيل جديدة.

البلدات البدوية في النقب في مطلع القرن الـــ21

بدو النقب على ضوء فشل سياسة التمدين

تدل المعطيات الاحصائية حول وضع البلدات البدوية في النقب على فشل ذريع لسياسة التمدين التي تم تطبيقها داخل هذه البلدات. وتشتمل عوامل الفشل على النقص في الاراضي والخدمات المرافقة إضافة الى ضائقة الميزانيات في السلطات المحلية وغياب السلطة الذاتية والقاعدة الاقتصادية والوظائف الحكومية. اضف الى ذلك النقص في الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية. وساهم تراكم سني التمييز الطويلة في تكوين جزر من العالم الثالث داخل مجتمع يمتاز بالوفرة.

تطبق حكومات اسرائيل المتعاقبة منذ الستينيات سياسة توطين لبدو النقب داخل بلدات مدنية. واشتملت هذه السياسة منذ الشروع بها على مشاكل عديدة وعلى رأسها ان عملية التمدين فرضت على السكان البدو بشكل قسري , إذ لم يكن هؤلاء شركاء في عملية بناء المخططات واتخاذ القرارات التي حددت شكل ونوع التوطين. لكن سكان البلدات البدوية هم وليس سواهم يدفعون ثمن فشل هذه السياسة .

تاريخ سياسة توطين البدو

لم يأخذ أسلوب التوطين الثابت، الذي اختير للبدو، بالحسبان أنماط حياتهم التقليدية في النقب.
ويعيش البدو في النقب منذ مطلع القرن الخامس قبل الميلاد. وكانوا يعيشون بشكل تقليدي في قبائل اعتاشت بالاساس على الزراعة. وخلال حرب عام 1948 وبعيد انتهائها قامت السلطات الاسرائيلية بتهجير الكثير من بدو النقب وتحول هؤلاء الى لاجئين في الدول العربية المجاورة, وخصوصا في مصر والاردن, وبقي في النقب قرابة 11,000 بدوي من أصل 65,000 نسمة, وتم إجلاء من تبقوا عن اراضيهم وتم تجميعهم في أراض نائية وغير خصبة, كي لا يشكلوا عائقا أمام الانتشار السريع للإستيطان اليهودي في النقب. وطالب البدو بالملكية على أراضيهم لكن دولة إسرائيل رفضت هذه المطالب جملة وتفصيلا. ومن أصل 3000 من الدعاوى التي رفعت بهذا الخصوص لم تتكلل أي منها بالنجاح, ولم يربح قضيته أي مواطن بدوي.

على مستوى التصريحات, كان الهدف المعلن من مخططات التمدين خلق الظروف الملائمة لتوفير الخدمات الاساسية للسكان البدو. لكن الهدف الحقيقي كان تجميع البدو في البلدات لمنعهم من زراعة أراضيهم والسكن فيها او المطالبة بحق الملكية عليها بعد ان تمت مصادرتها من قبل الدولة.

وتتبنى دولة اسرائيل تجاه الجمهور البدوي سياسة الترانسفير الجماعي والمنهجي الى البلدات الثابتة ومن ثم القيام بتسجيل اراضي البدو على انها أراضي الدولة. وترافق هذه السياسة رؤية قومية تعتمد على النهج الصهيوني القائل بأن

النقب خال من السكان ("أرض بلا شعب") ويجب إحياؤه. ويتم التعامل مع البدو كممثلين لحضارة متخلفة على وشك الاختفاء من على منصة التاريخ.(شمير, 1999:437). وسلب البدو نتيجة هذه السياسة من الارض التي تشكل مصدر رزقهم وحياتهم.

يصل عدد السكان في البلدات السبع (رهط, تل السبع, الكسيفة, عرعرة في النقب, شقيب السلام, حورة واللقية) الى 70,000 نسمة, ويشكلون نصف عدد السكان البدو في اسرائيل, وربع مجمل سكان النقب.

فشل البلدات البدوية

النهج الذي اتبعته دولة اسرائيل كان كفيلا بفشل التجربة المدينية للسكان البدو, وخلق هذا النهج واقعا من المعاناة والفقر والجهل والبطالة في صفوف الجمهور البدوي وتنامى في صفوفه الاحساس بالعدوانية تجاه الدولة والاغلبية اليهودية. وتشكل المشاكل التي سنقوم باستعراضها العوامل الاساسية في فشل البلدات البدوية في النقب.

أ. النقص في الاراضي والخدمات المرافقة

كمية الاراضي التي خصصت للبلدات البدوية غير كافية لتوسع هذه البلدات بشكل منتظم ومن أجل توفير الخدمات والبنى التحتية والبنايات الجماهيرية والاجتماعية والمصالح والورشات. وتعاني هذه البلدات من عدم توفر شبكات الصرف الصحي والارصفة والمواصلات العامة, وتمتاز شوارعها بمستواها المتدني وهناك نقص شديد في الملاعب الرياضية وملاعب اللهو للاولاد, إضافة لغياب المراكز الجماهيرية وغيرها. ويبرز بشكل خاص غياب المناطق الصناعية والمصانع والمعامل. وبالرغم من قدرة بعض البلدات على التوسع إلا انها تعاني من نقص في الاراضي المطلوبة, التي تقع تحت ملكية الدولة او الكيبوتسات المجاورة او بملكية مجموعات من أصحاب المصالح. وتشكل بلدة عومر اليهودية التي توسعت على حساب تل السبع البدوية شاهدا حيا على إزدواجية المعايير المتبعة في مجال الاراضي في النقب.

ويحتاج التوسع الطبيعي للبلدات البدوية الى تخصيص مساحات واسعة من الاراضي. وتستطيع البلدات البدوية تطوير اقتصاد منظم وتجمعات صناعية في حال توفرت لديها مواقع صناعية ترافقها خدمات ملائمة. وهنالك حاجة متزايدة لفائض من الاراضي المعدة للسكن وباسعار معقولة كي تستطيع هذه البلدات مواجهة الاحتياجات السكانية المتزايدة. تخصيص هذه الاراضي من قبل دائرة أراضي إسرائيل غير منوط بتكاليف إضافية ويقتصر فقط على تغيير في سلم افضليات تخصيص الاراضي.

ب. نقص في ميزانيات السلطات المحلية

تأتي ميزانيات البلدات من مصدرين: ما تحوله الدولة من ميزانيات من المدخولات الذاتية من الضرائب المحلية. إضافة الى ذلك تحصل البلديات احيانا على منح من اجل تنفيذ مشاريع تطويرية غير عادية (ميزانية غير عادية). ويستدل من مقالة البروفيسور عيران رازين حول " المتانة المالية للسلطات المحلية البدوية في النقب" أن البلدات البدوية في النقب عانت من إجحاف وتمييز منهجي من قبل الوزارات الحكومية (Razin 2000). وأن المعادلات التي تم على ضوئها حساب هذه الميزانيات كانت مجحفة وان ميزانيات التطوير الممنوحة كانت ضئيلة للغاية مقارنة بالاحتياجات العاجلة وبما تحصل عليه السلطات اليهودية.

ويمكّن الفحص المالي لجميع البلدات البدوية السبع في النقب, مقارنة بالبلدات اليهودية في النقب (أنظر اللائحة رقم 18), من بلورة عدد من الاستنتاجات حول المتانة المالية للبلدات البدوية.
الدخل الذاتي للفرد كان متدنيا جدا في البلدات البدوية في النقب ووصل الى 30% من الدخل الذاتي للفرد في البلدات اليهودية في تلك المنطقة. وبالمقابل حصلت البلدات البدوية على هبات حكومية للفرد تفوق بقليل الهبات التي حصلت عليها البلدات اليهودية في النقب. ويشرح رازين هذه الظاهرة على النحو التالي:

" ولا تدل هذه المعطيات بالضرورة على غياب التمييز ضد السلطات البدوية, إذا أنها لا تأخذ بالحسبان المستوى الاقتصادي المتدني لسكان السلطات البدوية وغياب ميزة التوسع في السلطات البدوية الصغيرة, لكن هذه المعطيات تشير إلى أن الحكومة تستثمر موارد كثيرة في الجهاز المحلي في الوسط البدوي, وهنالك بعض من يضع مسؤولية التفسخ المحلي على السلطات المحلية العربية من اجل الاشارة الى ان هذه السلطات بما فيها من السلطات البدوية تتمتع بالتمييز المصحح في تخصيص الهبات" (Razin,2000 ص 46–47).

جدول رقم 18: السلطات المحلية في النقب حسب الانتماء القومي والمقاييس المالية, 1998

سلطات ومقاييس مالية	بلديات ومجالس محلية بدوية في النقب	بلديات ومجالس محلية يهودية في النقب
عدد السلطات المحلية	7	11
المدخول الذاتي للفرد (آلاف الشواقل)	0.57	1.94
مشاركة الوزارات الحكومية للفرد(آلاف الشواقل)	2.37	2.00
هبة عامة للفرد(آلاف الشواقل)	1.16	0.64
نسبة الدخل الفردي(%)	19	49
مجموع مصاريف الفرد (آلاف الشواقل)	2.93	4.52
ثقل القروض للفرد(آلاف الشواقل)	1.01	2.01
الفائض (العجز) في السنة للفرد	0.01	0.54.-

المصدر :Razin,2000 p.48

نسبة الدخل الذاتي في الميزانية العادية في البلدات البدوية في النقب متدنية للغاية وتصل الى 19% فقط مقابل 49% في البلدات اليهودية في النقب. تقل القروض في البلدات البدوية متدن على عكس البلدات اليهودية التي تمتاز بعجز عال للفرد بشكل خاص كما يشير الجدول رقم 18 أعلاه (Razin 2000).

وفي غياب القاعدة الاقتصادية المتينة ووجود نسبة عالية من البطالة تصبح جباية الضرائب شبه معدومة. وتم الاعتراف بهذا الامر في التقارير الاخيرة لمراقب الدولة (مراقب الدولة, 1999؛2002).

ج. غياب الإستقلال الداخلي

حتى أيلول 2000 شغل أشخاص غير محليين مناصب رئاسة السلطات المحلية في خمس بلدات بدوية. ولم يكن هؤلاء حتى بدو، بل كانوا أشخاصا خارجيين يوالون أولا وقبل كل شيء للأحزاب التي عينتهم في هذه الوظائف.

د. غياب القاعدة الاقتصادية

استطلاع الاعمال الذي أجري من قبل مركز دراسات المجتمع البدوي في العام 2000 كشف النقاب عن العدد الضئيل للمبادرات الخاصة في البلدات البدوية ,التي تمتاز بصغر حجمها وضعف إمكانياتها. ويضطر الناس نتيجة لذلك إلى البحث عن العمل خارج أماكن سكناهم, وهناك يعانون من التمييز المنهجي. ومن أصل 15,000 عامل في النقب عمل 400 بدوي فقط في الشركات الإنتاجية. قلة قليلة تم تشغيلها في مصانع كبيرة وعصرية, ولم يعمل أي من العمال البدو في صناعات التكنولوجيا العلوية (Hi -Tec),(Lithwick,2000). ونتج عن ذلك نسبة عالية من البطالة وشحة في اماكن العمل وخصوصا في صفوف النساء اللواتي لم يعتدن الخروج الى العمل خارج اماكن سكناهن.

ه.غياب الوظائف الحكومية والمستوى التعليمي المتدني

يعمل 15 بدويا فقط في الوزارات الحكومية، باستثناء وزارتي المعارف والثقافة ووزارة الاديان (Lithwick,2000) وتعكس هذه المعطيات تمييزا صارخا ومنهجيا.

تقرير كاتس (1998) قام بتوثيق الفشل الذريع لجهاز التعليم في الوسط البدوي: طواقم تعليم غير مهنية لا تصل الى المستوى المطلوب, ونقص في غرف التعليم ونتائج مخزية في امتحانات البجروت ونسبة تسرب عالية ومشاكل خاصة لدى الفتيات وغير ذلك. ومنذ نشر التقرير تتجاهل السلطات ما حمله من توصيات من أجل تصحيح الوضع.

و. الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية

تعاني الخدمات الصحية في البلدات البدوية من مستوى متدن مقارنة بجاراتها اليهودية. وهناك نقص في الطواقم المهنية في المجالات الإجتماعية, بالاضافة الى شحة في الإمكانيات الترفيهية, بالرغم من معاناة هذه البلدات من المشاكل القاسية مثل، العنف في اوساط الشبيبة وتعاطي المخدرات وحاجتها الفورية للأطر العلاجية للأولاد. ويصل عدد العمال الاجتماعيين في هذه البلدات الى ربع او خمس عددهم في البلدات اليهودية ذات العدد السكاني المشابه. وهنالك انعدام مطلق في البلدات البدوية للمكتبات العامة والبلدية.

النتائج: انعدام المساواة

يوفر الكتاب الاحصائي السنوي للنقب لعام 2000 ولأول مرة معلومات تفصيلية حول وضع البدو هناك. وتتكشف في هذا الكتاب صورة مروعة لإنعدام المساواة في كل المجالات: الاقتصادية والثقافية والتربوية–التعليمية. ويوضح الرسم رقم 17 بعض مقاييس انعدام المساواة من خلال مقارنة أكبر البلدات البدوية – راهط مع بئر السبع وضاحيتها الكبيرة والعريقة عومر. وتنعكس الفجوات الهائلة بين بئر السبع ورهط مثلا في نسبة وفيات الاطفال التي تصل في رهط الى ضعفها في بئر السبع. ويملك 2% فقط من سكان راهط جهازا للكمبيوتر مقابل 23% من سكان بئر السبع. وتقل عدد سني التعليم في رهط كثيرا عن عددها في بئر السبع. اما الفجوة بين رهط وجارتها عومر فهي اكبر من ذلك بكثير. ويستدل من معطيات الكتاب السنوي أن لا مفر من الوصول الى استنتاج مفاده أن البلدات البدوية –التي يعاني سكانها من العديد من النواقص والخدمات الاساسية مقارنة بجاراتها– ما هي إلا بلدات متخلفة وتعيش كمجتمعات عالم ثالث في داخل مجتمع الرفاهية والوفرة.

رسم رقم 17

مقارنة جوانب مدينية منتقاة بين رهط وبئر السبع وعومر

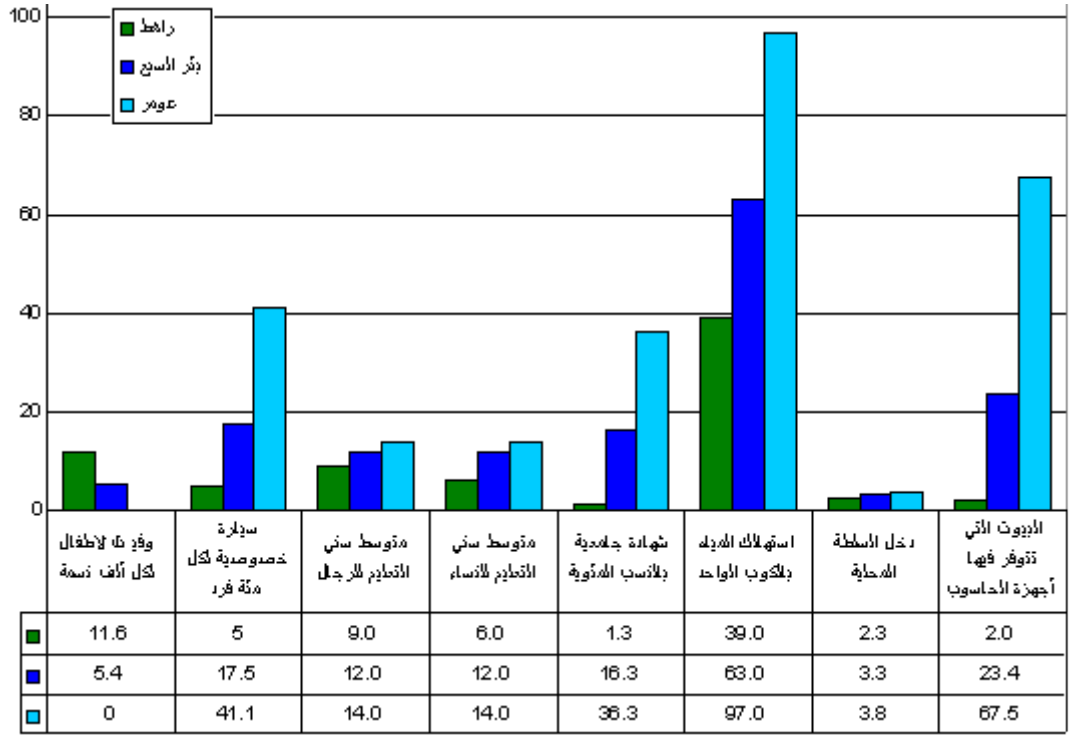

	وفيات الاطفال لكل ألف نسمة	سيارة خصوصية لكل مئة فرد	متوسط سني التعليم للرجال	متوسط سني التعليم للنساء	شهادة جامعية بالمئة الأدنى	استهلاك الديزل بالكوب الواحد	دخل السلطة المحلية	البيوت التي تتوفر فيها أجهزة الحاسوب
راهط	11.6	5	9.0	6.0	1.3	39.0	2.3	2.0
بئر السبع	5.4	17.5	12.0	12.0	16.3	63.0	3.3	23.4
عومر	0	41.1	14.0	14.0	36.3	97.0	3.8	67.5

المقارنة القاتمة التي يكشف عنها الكتاب الاحصائي السنوي للنقب تتزايد حيال المعطيات التي تستشف من معطيات دائرة الاحصاء المركزية في تقريرها للعام 2002, والذي قام بتدريج السلطات المحلية في البلاد حسب المعيار الاجتماعي–الاقتصادي, إذ تم تصنيف البلدات البدوية في ادنى السلم في اسرائيل. وتم إدراج اكبر المدن البدوية, رهط في المكان الثاني (أنظروا جدول رقم 19). وتشير المعطيات الى صعوبة الحياة في البلدات البدوية في النقب, لكنها في الوقت ذاته تشدد على كبر الفجوة بين رهط ثاني اكبر مدن النقب وبين بئر السبع وهي اكبر مدن النقب وعاصمته. وتعتبر معطيات الدخل مثالا جيدا على كبر حجم الفجوة.

وبسبب درجات دخل اكثر تدنيا ونسب بطالة أعلى, كما تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية, فإن الدخل السنوي للعامل البدوي المديني أقل بـــ30%–40% من معدل دخل العامل في بئر السبع. وتعمل النساء البدويات بمعدل 7 أشهر في السنة بينما تعمل نظيراتهن من بئر السبع تسعة أشهر في السنة. والنتيجة هي ان الدخل من أجر العمالة للعائلة البدوية المدينية يصل الى أقل من نصف دخل العائلة في بئر السبع والتي يعتبر دخلها أقل بشكل ملموس من المعدل القطري. إضافة الى ذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار بأن عدد أفراد العائلة في البلدات البدوية يصل الى ضعف عدد أفراد العائلة في بئر السبع. من هنا فإن دخل الفرد في العائلة يقل بـــ25% مقارنة بالفرد في العائلة التي تعيش في بئر السبع ويقل بـــ 20% عن المعدل القطري. وفي اكثر الحالات تطرفا يصل مستوى الدخل في الوسط البدوي المديني عشر الدخل في عومر.

جدول رقم 19: التدريج الإجتماعي–الاقتصادي للسلطات المحلية البدوية واليهودية في النقب, 2002

		تدريج
البلدات البدوية	كسيفة	1
	رهط	2
	تل السبع	3
	اللقية	4
	شقيب السلام	6
	عرعرة	7
	حورة	17
المدن والبلدات اليهودية	بئر السبع	115
	ديمونا	82
	عراد	119
	ميتار	201
	لهافيم	205
	عومر	209

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية (2002),أورشليم

ملاحظة:1 يشير الى التدريج الادنى في صفوف السلطات المحلية الـــ210 في اسرائيل

وهنالك اعتقاد سائد بأن البدو يحصلون على "التعويض" نتيجة لتدني اجورهم, على شكل مخصصات مالية سخية تقدمها الحكومة. وظاهريا تعتبر مخصصات الاولاد اكبر عامل محسن, لكن الكثير من العائلات البدوية لا تحصل على هذه المخصصات. في اسرائيل يحصل 98% من الاولاد على مخصصات الدعم لكن نسبتهم في البلدات البدوية تصل الى 49%–92% (Statistical Yearbook of the Negev,2000).والامر شبيه بالنسبة لرسوم البطالة لكنها في حالة السكان البدو تصل الى مبالغ أقل من المعدل العام.

تلخيص

قد تكون عوامل فشل تجربة تمدين البدو في النقب مبهمة بالنسبة للمراقب الخارجي, لكن زيارة الى إحدى البلدات البدوية وإلحاقها بزيارة الى جارتها اليهودية قد توضح أسباب هذا الفشل. فالتناقض صارخ للعيان بين الإجحاف المتواصل لدى الأولى والكماليات المثيرة للحسد لدى الثانية.

ومن أجل إزالة الشك نعلن هنا ان المسؤول عن فشل البلدات البدوية هي حكومات اسرائيل المتعاقبة, إذا لا تعكس البرامج والمخططات التي وضعتها وما زالت تضعها, الاحتياجات والمصالح الحقيقية للمجتمع البدوي في النقب. ولم يكن البدو أبدا شركاء في مرحلة التنظيم. أضف الى ذلك أن الحكومات لم تف, في معظم الحالات, بالتزاماتها لتصليح التشويهات وتنفيذ الوعود وإلغاء التمييز. ويمكن على ضوء ذلك تفهم الاحساس السائد لدى البدو بأن فشل عملية التمدين قد أعد لها مسبقا, وما عدا ذلك علينا ان نعتقد بأن الخلل ناتج عن عدم القدرة أو انه جاء بمحض الصدفة.
وتساهم الفجوات الكبيرة بين البدو وجيرانهم اليهود في خلق الاحساس بالغضب والإجحاف, وفي توضيح الادراك بفشل سياسة التمدين, وفي الحاجة الى توجه مختلف بصورة جذرية. ولا شك ان قضية فشل سياسة التمدين للجمهور البدوي في النقب ما هي إلا جزء من قضية التمييز المقصود من قبل المؤسسة الاسرائيلية–اليهودية تجاه الاقلية العربية. لذا ومن اجل مواجهة هذا التمييز يتوجب على دولة اسرائيل توفير المساواة لمواطنيها العرب والاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق جماعية. إضافة الى ذلك يتوجب على الدولة الاعتراف بحقوق البدو على اراضيهم والكف عن السياسة التي تميز ضدهم. وتقف هذه السياسة عائقا أمام تطور البدو وتقدمهم الى الامام وتفرض عليهم قوانين اللعبة التقليدية–المحافظة, التي يصعب تغييرها او اختراقها. ولا تتماشى هذه الظواهر مع قيم المجتمعات الديموقراطية القويمة.

مصادر

تقرير مراقب الدولة رقم 52 ب (ص 95–115), (2002), القدس: مكتب مراقب الدولة

تقرير مراقب الدولة رقم 50 ب (ص 498–522), (1999), القدس: مكتب مراقب الدولة

تقرير كاتس, لجنة فحص جهاز التعليم البدوي في النقب (1998), القدس: وزارة التربية والتعليم

كامبل, ن. (1998) مسجونون في المحميات: وضع البدو في النقب (القسم الاول), ميتساد شني, عدد رقم 15, ص 10–12.

شمير, ر. (1999), مبعدون داخل الحيز الجغرافي: البدو والنظام القانوني في اسرائيل, لدى دانييل غوطوين ومناحيم ماوطنير (محرران), القانون والتاريخ, القدس: مركز زلمان شازار لتاريخ اسرائيل.

Razin,E.(2000) The first capacity of the Bedouin Local Authorities in the Negev<in Harvey Lithwick Backrouind studies for Bedouin Urban Project, a Monograph prepared for center for Bedouin Studies and Development and, Negev center for Regional Development' Ben Gorion University f the negev.

Statistical Yearbook Of the Negev, Negev Center for Regional Development, Ben Gorion University of the Negev, table VII.4.

حقوق التنظيم في البلدات العربية في اسرائيل:استعراض الوضع القائم

شموئيل غروئيغ*, شولي هارتمان*

حقوق التنظيم–جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن

لا يمكن فصل التنظيم في اسرائيل عن السياق السياسي والاقتصادي والقومي, ويتضح في الكثير من الحالات ان عملية التنظيم تعكس سلم أفضليات منحازا لأصحاب اتخاذ القرار. ويتولد نتيجة لذلك الاحساس بالتمييز المتواصل من قبل مجموعات سكانية كبيرة في اسرائيل. من هذا المنطلق قررت جمعية "بيمكوم" فحص الوضع الحقوقي في مجال التنظيم في صفوف مجموعتين سكانيتين ضعيفتين هما– المدن والقرى العربية بالاضافة الى مدن التطوير. وقمنا من خلال ذلك بفحص مدى اقتران الاحساس بالتمييز بالحقائق والمعطيات.

حقوق التنظيم تعني المساواة في طريقة توزيع الاراضي واستعمالاتها وتخصيص الموارد الحكومية من أجل هذا الهدف؛ إضافة الى درجة شفافية عملية التنظيم ومشاركة السكان في بلورتها. وسيتم من خلال تقرير حقوق التنظيم الذي تعده جمعية "بيمكوم" في هذه الايام, فحص وتعريف المعايير التنظيمية والقضائية التي تتعلق بتطبيق هذه الحقوق، وسيتم عرض الابعاد المختلفة لحقوق التنظيم على المستويات الفردية والجماعية(حقوق المجموعات, الاحياء, البلدات والمجموعات السكانية).وسيتم من اجل ذلك فحص المدن والقرى العربية ومدن التطوير بناء على مقاييس متنوعة من خلال مقارنتها بالبلدات اليهودية المجاورة. ولضيق المجال لن يتعرض التقرير للمدن المختلطة والقرى غير المعترف بها, وسنتطرق لهذه المواضيع في التقارير القادمة.

ستتعرض في هذه المقالة, التي تشكل جزءا من التقرير, الى حقوق التنظيم في البلدات العربية فقط. وبالرغم من ذلك نشدد على أن مدن التطوير تعاني هي الاخرى من تمييز في التنظيم ولكن ليس بالشكل الصارخ الذي تعاني منه الشريحة السكانية العربية. ويمكن القول أن التمييز في المدن والقرى العربية يشمل جميع مكونات العمل التنظيمي, بينما يقتصر الامر في مدن التطوير على بعض هذه المكونات.

وسنعرض في هذه المقالة وضع تطبيق حقوق التنظيم في المدن والقرى العربية حسب المقاييس التالية:

أ. الوضع الميداني: حدود السلطة المحلية؛ المساحات التي تملكها الدولة مقابل المساحات الخاصة؛ الكثافة السكانية؛ البنية التحتية في البلدة؛ الإسكان الشعبي ووضع البنايات العامة.

---

*شموئيل غروئيرغ هو مهندس ومخطط مدن, بيمكوم

* شولي هارتمان, متخصصة في الانثروبولوجيا, مركزة النشاط الجماهيري, بيمكوم

ب. المخططات: الى أي درجة تستجيب المخططات لاحتياجات البلدة في الحاضر والمستقبل؛ وجود البناء غير المرخص للسكن وأسبابه؛ وجود مساحات كافية في المخططات– للصناعة والتشغيل والرياضة والترفيه وللمباني العامة.

ت. التمثيل: وجود لجنة تخطيط محلية في البلد؛ تمثيل السكان في اللجنة اللوائية؛ مدى مشاركة السكان في التنظيم الذي يتم تنفيذه في بلدهم.

تقاسم الحيز الجغرافي, الكثافة السكانية وحيز الفرص

توجد في دولة اسرائيل 1200 مدينة وقرية ونقطة سكانية. وفي الوسط العربي هناك 76 سلطة محلية و 32 بلدة في إطار المجالس المحلية, أي ما مجموعه 108 قرى ومدن. وإذا ما أضفنا المدن الثماني المختلطة تصبح نسبة البلدات العربية المعترف بها 9% من مجموع المدن والقرى في اسرائيل, في الوقت الذي تصل فيه النسبة السكانية للعرب الى 18.9% من المجموع السكاني العام. إضافة الى ذلك تنتشر المساحات المحلية العربية على 2.5% فقط من مساحة دولة إسرائيل. في اعقاب حرب 1948 اختفت المدن العربية الكبيرة والمتوسطة في اسرائيل, وتم عمليا هدم النسيج الإجتماعي المديني للعرب في البلاد. ومنذ إقامة الدولة تمت إقامة حوالي 1000 قرية ومدينة يهودية بينما لم يتم بناء أي منها في الوسط العربي, ما عدا البلدات التي اعدت لتجميع البدو في الجنوب والشمال. وتشكل هذه الفجوة بحد ذاتها مساسا جوهريا بحقوق التنظيم للاقلية العربية في اسرائيل.

يسيطر 53 مجلسا إقليميا على المساحات المفتوحة في البلاد, ويسكن داخل هذه المجالس حوالي 10% من السكان, ويسيطر هؤلاء إداريا على 90% من أراضي الدولة ويتمتعون بما توفره ضريبة الارنونا(الاملاك) عن هذه الاراضي. لا يوجد أي مجلس أقليمي عربي بين هذه المجالس وإذا ما توفرت مجالس إقليمية عربية ينعدم التواصل الجغرافي فيما بينها, وتقع المساحات فيما بينها تحت سيطرة المجالس الاقليمية اليهودية.(مثال على ذلك هو المجلس الاقليمي نوف هجليل الذي يفصل المجلس الاقليمي يزراعيل بين بلداته).

هنالك تمييز بالغ مشابه في حقوق التنظيم للبلدات العربية في موضوع الحدود المحلية. وتم تقديم طلبات كثيرة لتوسيع الحدود المحلية من قبل البلدات العربية ولم تتم الاستجابة سوى لقلة قليلة منها، وتم ضم مساحات ضئيلة جدا اليها. وبالمقابل تمت الاستجابة بشكل سخي لطلبات مشابهة قدمتها البلدات المحلية اليهودية. ووصلت الكثير من هذه القضايا الى محكمة العدل العليا. وتشكل بلدة كفر قاسم المتاخمة لرأس العين اليهودية مثالا بارزا على هذه السياسة . إذ تم في الخمسينيات نقل 2,600 دونم من كفر قاسم لمنطقة نفوذ رأس العين وتمت إعادة 200 دونم للبلدة في العام 1993 لكن باقي المساحات التي تم الاتفاق على إعادتها وتم الاعلان عن ذلك على الملأ لم تتم إعادتها حتى هذا اليوم.

وتشكل بلدتا عومر وتل السبع مثالا آخر على الفجوة بين البلدات العربية واليهودية بما يتعلق بالمساحات المحلية. ويصل تعداد السكان في عومر إلى 6000 نسمة وتسيطر البلدة على مساحة 17,000 دونم (2.8 دونم للفرد الواحد) ويصل عدد السكان في تل السبع المجاورة الى 10,000 نسمة ومساحتها 4,000 دونم (0.4 دونم للفرد الواحد). وفي العام 2000 تم ضم 7000 دونم لبلدة عومر, يسكن عليها 5000 مواطن من قبيلة ترابين الصانع (في هذه الاثناء حصلت القبيلة على موقع بديل للتوطين, على أن لا يكون جزءا من مجلس عومر), ام بطين وأبو الاطرش, ويتواجد فيها كذلك تل بئر السبع ومقبرة تل السبع. ولم تحظ تل السبع بأي زيادة إلى مسطحها ولن تحظى على ضوء ذلك باي زيادة بمدخولات ضريبة الارنونا.

ولن تزداد مساحة البلدات العربية نتيجة لتوحيد السلطات المقترح في هذه الايام. وكان بمقدور هذه الخطوة الدراماتيكية تقليص التمييز القائم ولو بشكل جزئي, لكنها قد تؤدي الى تثبيت الوضع القائم في أبعاده التنظيمية. وفي معظم الحالات يدور الحديث عن بلدات لا يتوفر فيما بينها تواصل جغرافي ولن يشمل التوحيد بينها الحيز الجغرافي المشترك. لذا هنالك شك في افضلية الحجم من ناحية النجاعة الاقتصادية, ولن يشكل التوحيد عاملا على تقوية السلطة المحلية الجديدة, ولا في تحسين الخدمة للجمهور، إذ يتطلب الفصل الجغرافي اجهزة تنظيمية منفصلة.

وتسبب التقييدات على مناطق نفوذ البلدات العربية الى زيادة الاكتظاظ السكاني وتؤدي الى "إختفاء" القرية العربية التقليدية. ويشير تقرير يعده معهد أورشليم في هذه الايام انه في الوقت الذي "تتمتع" فيه القرى اليهودية باكتظاظ يصل الى 1.3 نسمة للدونم الواحد يصل هذا الاكتظاظ في القرى العربية الى 4.7 أفراد للدونم الواحد, أي ما يعادل أربعة أضعاف تقريبا.
هذه الفجوات واضحة للعيان في البلدات العربية وجاراتها اليهودية مثل، الفريديس مقابل زخرون يعقوب وجسر الزرقاء مقابل كيبوتس معغان ميخائيل وسخنين وعرابة مقابل مستوطنات مسغاف المجاورة.

حق الاختيار

وتحول سياسة التنظيم القائمة دون إقامة البلدات العربية ذات الاسلوب المعيشي المتنوع. وبهذا يسلب حق المواطن العربي في الاختيار من بين أشكال السكن المختلفة (مثلا أحياء "إبن بيتك", البناء المديني الخاص او الاستيطان القروي الزراعي). وهنالك امكانية واحدة متوفرة للمواطن العربي : أن يسكن في ضاحية ذات طابع واحد , وهي شكل هجين بين القرية والمدينة, يخلو من المميزات التي تخص المدينة او القرية. هنالك مدينة عربية وحيدة يزيد عدد سكانها عن 50,000 نسمة وهي الناصرة (التي تصل الكثافة السكانية فيها الى ضعفين ونصف الكثافة السكانية في الناصرة العليا) مقابل 17 مدينة يهودية ذات عدد سكاني مشابه.

ولا يحظى السكان العرب في المدن المختلطة بالخدمات العامة التي يستحقونها, ولا يحظون بالتنظيم الملائم. ونضرب مثلا على ذلك وهو حي بيارة سنير في اللد , حيث ما زالت الغالبية العظمى من اراضيه تدخل ضمن تعريف الاراضي الزراعية, في نفس الوقت الذي تمت فيه إقامة الحي المجاور, غني أفيف(اليهودي) على أراض زراعية تم تحريرها بمسار سريع وبتشجيع من قبل السلطات. ويبني سكان حي سنير على أراضيهم الخاصة بدون ترخيص, إذ بغياب

خارطة للحي, لا يستطيع السكان الحصول على الرخص المطلوبة. وتتعامل السلطات مع هذه الظاهرة على أنها عملية بناء غير مرخّص وتحاربها بكل ما أوتيت من قوة, وتحظى عملية البناء التجاري اليهودية على المساحات الزراعية المجاورة بغض الطرف من قبل السلطات. ويخلق غياب التنظيم ظاهرة البناء غير المرخص بدون دفع للرسوم المستحقة وبدون البنى التحتية الضرورية. وتمس هذه الظاهرة بالمدينة وباحيائها العربية.

اللجان المحلية ومسألة التمثيل– حقوق التنظيم بالممارسة

هنالك اهمية كبيرة لمسألة التمثيل في لجان التنظيم المختلفة، إذ يوفر هذا التمثيل امكانية التأثير على سياسة تخطيط وتنظيم الاراضي في البلدة والدولة, وفي هذا المجال أيضا تعاني البلدات العربية من التمييز الصارخ, إذ بالرغم من تشكيلها لـــ60% من مجموع السلطات المحلية في البلاد توجد في 6% (4 مدن) منها فقط لجان تنظيم محلية مقابل لجان محلية في حوالي 55% من السلطات المحلية اليهودية. في الوضع القائم لا يسمح للبلدات العربية وحتى المدن منها بالمبادرة لمخططات او إصدار رخص البناء. وتنبع اهمية اللجنة المحلية من قدرتها على المبادرة لمخططات بلدية وإعطاء تصاريح البناء. وتعتمد هذه البلدات العربية على قرارات لجنة التنظيم التي يغيب تمثيلهم عنها. وفي الحالات التي يتوفر فيها تمثيل لبلدة عربية يكون هذا التمثيل جزئيا، ومثال على ذلك هي مدينة ام الفحم التي يسكنها 38,000 نسمة ولا توجد فيها لجنة تنظيم بينما هنالك لجنة تنظيم في مدينة رأس العين اليهودية ذات العدد السكاني المشابه او بلدة طبعون التي يسكنها ثلث عدد سكان ام الفحم. أما تمثيل البلدات العربية في لجان التنظيم اللوائية للبناء والتنظيم وفي اللجان والاجسام القطرية فهو متدن للغاية, كما ذكر في الدعاوى القضائية الكثيرة التي رفعت في هذا المجال لمحكمة العدل العليا . وفي غياب التمثيل الملائم يصبح انخراط المواطنين العرب وقدرتهم على التأثير في هذه المواضيع شبه معدوم مما يفرغ مواطنتهم من أي مضمون.

ويتم التعامل مع عملية توحيد السلطات المذكورة اعلاه كاستمرار لنفس النهج التمييزي في مجال تمثيل الجمهور العربي, وهذا النهج **يقلص التمثيل** من جهة لا يوسع مناطق النفوذ ولا يشير الى اي استجابة للإحتياجات التنظيمية والاقتصادية للبلدات العربية من جهة أخرى.

مميزات اجتماعية–اقتصادية

يستعرض تقرير حقوق التنظيم مكانة السلطات المحلية الاقتصادية–الاجتماعية , آخذا بالحسبان متغيرات عدة مثل مصادر الدخل, مستوى المكننة ومميزات التشغيل والبطالة ومستوى التعليم والثقافة وحجم المجموعات السكانية التي تعاني من الضائقة الاقتصادية. ويعمل بهذا الامر من خلال سلم عناقيد اجتماعي – اقتصادي من 1 الى 10. وتقع جميع المدن والقرى العربية والبلدات البدوية في النقب داخل أدنى العناقيد (1). وتتواجد الناصرة وهي أكبر المدن العربية في العنقود الثالث. السلطة العربية الوحيدة التي تقع في العنقود السادس هي معليا. وبشكل عام تقع معظم السلطات العربية في العناقيد الاجتماعية الاقتصادية المتدنية. وتبرز خطورة هذه المعطيات عندما تتم المقارنة بالمدن

والقرى اليهودية التي تتواجد معظمها بشكل واضح داخل العناقيد الخمسة المرتفعة ولا توجد اي منها داخل العنقود السفلي.

وتعكس معطيات تقرير حقوق التنظيم، والتي تم استعراض بعضها في هذا المقال, سياسة تخطيطية سائدة في صفوف المؤسسة الإسرائيلية, تلك التي تضع العراقيل والقيود أمام المدن والقرى العربية. ويمكن القول استنادا الى التصريحات المختلفة التي يطلقها أصحاب القرار أنه يتم التعامل مع المواطنين العرب في اسرائيل على انهم "مشكلة ديموغرافية", وأن بلداتهم "تزحف بشكل متواصل وعشوائي" الى داخل الحيز الجغرافي القومي. وتم استنادا الى هذا التحليل تنفيذ حملات قومية مثل "تهويد الجليل" , ويتم مؤخرا، على ضوء قرارات حكومية تلتف على التنظيم، إقامة مزارع الافراد والمستوطنات اليهودية الجديدة في النقب. ويتناقض هذا التوجه مع سياسات التنظيم التي يوصي بها المهنيون من ذوي الصلاحيات, كما انعكست في الخرائط الهيكلية اللوائية والقطرية.

المس بحقوق التنظيم والتنظيم للبلدات العربية, إضافة الى الميزانيات المتدنية التي توفرها لها الدولة والوضع الاقتصادي المتردي لسكان هذه البلدات يخلق احاسيس قوية بالاستلاب والإحباط. ومما لا شك فيه ان مسألة الاراضي والسيطرة عليها, تشكل أساس الصراع بين اليهود والعرب, وتتعلق حظوظ المصالحة بين العرب واليهود وتحول العرب الى مواطنين كاملين في اسرائيل بحل مشاكهم في موضوع الاراضي على اساس المساواة المدنية وليس على اساس التمييز والفصل الجغرافي الإثني والقومي. وتكمن ضرورة مساواة مكانة العرب المدنية والتنظيمية بقيم العدل الاخلاقي والمدني وتتعداها لتشكل فرصة وحيدة للعيش بسلام وجيرة حسنة وتعاون مدني.

تلخيص ونظرة مستقبلية

دعوة لمحاسبة الذات

يدرك المهتمون بعلاقات اليهود والعرب وبمكانة الاقلية العربية–الفلسطينية في دولة اسرائيل, ان السنة الفائتة كانت سنة انحطاط في تعامل الدولة وأذرع السلطة المختلفة مع الاقلية العربية وحقوقها. ولا يقتصر الامر على عدم طرح حكومة شارون الحالية وتلك التي سبقتها لأي خطة خاصة لمعالجة مشاكل الاقلية العربية, بل تعدت ذلك الى الامعان في التعامل العدواني للدولة وأذرعها السلطوية تجاه الاقلية وحقوقها. وانعكس التمييز القاسي من خلال مواصلة سياسة هدم المنازل وإبادة المحاصيل الزراعية في النقب, مرورا بالخطوات المتطرفة تجاه القيادات العربية.

وعكس حدثان متعاقبان انعكاسا بالغ الخطورة في تعامل الدولة مع قيادة الجمهور العربي: الاول في محاولة سلب حق التجمع الوطني الديموقراطي وعضوي الكنيست عزمي بشارة وأحمد الطيبي في التنافس في انتخابات الكنيست الـ15, وباءت هذه المحاولة بالفشل على ضوء تدخل محكمة العدل العليا, وتمثل الحدث الثاني في المحاولة التي تحاك في هذه الايام من اجل تحييد نشاط الحركة الاسلامية ومنع قياداتها من العمل على تحقيق اهدافها السياسية في مد يد العون للفلسطينيين في الضفة والقطاع وفي المساهمة الذاتية في بناء المؤسسات الداخلية داخل البلدات العربية في اسرائيل.هذه الاحداث وأحداث اخرى تراكمت منذ العام 1948 وخصوصا التعامل المستهتر مع الممثلين العرب في الكنيست ومع مقترحاتهم لحل مشاكل الاقلية التي أرسلتهم للكنيست كممثليها, أدت مجتمعة الى المس بشكل قاس بالثقة التي يوليها العرب لاجهزة السلطة وللسلطة التشريعية والتنفيذية في اسرائيل. وانعكس هذا المساس بشكل واضح في امتناع حوالي 40% من العرب عن الذهاب الى صناديق الاقتراع في انتخابات كانون الثاني 2003.

وخرجت من صفوف الاقلية العربية على ضوء هذين الحدثين رسالة واضحة يفترض أن يستوعبها الجمهور اليهودي وأصحاب القرار بشكل جيد :التعايش مع اليهود هو جوهر ما يتمناه المواطنون العرب,ومن بينهم الحركة الاسلامية. والشرط الاساسي لذلك ان تتوقف الدولة عن ممارسة التمييز تجاه مواطنيها العرب وقياداتهم وأن تتعامل باحترام مع خصوصيتهم وحقهم الاساسي في المساواة الحقيقية والمعاملة الحسنة. وإذا لم يحصل ذلك فسينهار الوجود هنا في هذه البلاد. ولا حاجة لإثبات ما هو واضح للعيان من غياب للعمل من قبل الحكومة الحالية بكل ما يتعلق بالاقلية العربية. هذه هي أسوأ الحكومات من حيث التعامل مع الاقلية العربية منذ العام 1948. بدل تضييق الخناق على الأطراف المدنية التي تحاول ملئ الفراغ –على الحكومة تدعيم هذا الجمهور بنفسها.

ننتظر جميعنا توصيات لجنة أور, وهي اللجنة التي أقيمت للتحقيق في احداث أكتوبر في العام 2000. وقد تعرض هذه اللجنة طرقا جديدة وجريئة في تعامل الدولة مع مواطنيها العرب , بما في ذلك التعامل معهم كمواطنين بشكل فعلي. لكن هنالك احتمال أن تتحول اللجنة إلى ظاهرة عابرة, وقد تساهم في تدهور العلاقات وعدم تحسينها. وخاصة إذا ما حاولت خلق التوازنات والموازاة بين مسؤولية السلطة ومسؤولية المحكوم. وإذا ما اضفنا ترقب توصيات لجنة اور لما

يحدث داخل أروقة المحكمة بخصوص اعتقال قيادات الحركة الاسلامية , نستطيع التقدير بأن الجهاز القضائي في اسرائيل يقف على مفترق طرق حرج , من حيث استمرار الثقة التي يوليه إياه المواطنون العرب.

ولا يوفر هذا الجهاز تمثيلا ملائما للقانونيين العرب (على الرغم من التعيين المؤقت لقاض عربي في محكمة العدل العليا مؤخرا), ويقوم بالتمييز في الاحكام التي يصدرها بين المواطنين العرب واليهود, كما اثبت ذلك بحث مشترك للبروفيسور أرييه راطنر والبروفيسور جدعون فيشمان من جامعة حيفا. وبالرغم من ذلك فما زالت استطلاعات الرأي تشير الى أن غالبية الجمهور العربي تمنح الثقة للسلطة القضائية. وستؤدي المعاملة التمييزية للمحاكم وللجنة اور في المواضيع المطروحة أمامها، الى تراجع في تعامل المواطنين العرب مع هذه السلطة التي ستنضم بذلك الى باقي السلطات.

سيقف نظام الحكم, بهذا المفهوم, امام امتحان عسير للغاية . هل يخطط هذا النظام لـــ"محاسبة الذات" التي قد تؤدي الى المصالحة, ام أنه ينوي مواصلة الصدامات بين المواطنين العرب واليهود وبين العرب والدولة. وعلى السلطة توفير الاجابات على ذلك بدون توجه اضافي الى الجمهور العربي ومطالبته بعملية "محاسبة الذات".

وقد تكون السنة القادمة سنة حاسمة في الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين, وعلى الدولة الا تنتظر الى حين ايجاد الحل لآخر المشاكل العالقة كي تتفرغ لتنظيم العلاقات مع الاقلية الفلسطينية في اسرائيل. وسيزيد تأجيل معالجة هذا الموضوع من الصعوبات التي تقف عائقا امام طرح الحلول لمسألة المساواة المدنية المستقبلية في اسرائيل.

أسعد غانم